المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

السبت ـ ٨/١٢/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

النخالة: أمريكا جرت أذيال الخيبة وطأطأت رأسها في الأمم المتحدة	وكالة سما	٣
فصائل: رفض تجريم المقاومة أممياً إنجاز.. رغم تراجع تأييد الفلسطينيين	الجزيرة نت	٣
مالية غزة توزع الدفعة القطرية الثانية على الموظفين وهنية يناقش مع العمادي إنهاء الحصار	القدس العربي	٥

شؤون عربية:

واشنطن تلوح بـ«صبر استراتيجي» في سوريا... وموسكو «تشتري الوقت لتغيير الواقع»	الشرق الأوسط	٦
حسّان اللقيس: الرجل الذي حلّق... فوق فلسطين	الأخبار اللبنانية	٨
الحكومة اليمنية توافق على فتح مطار صنعاء شرط انسحاب الحوثيين من ميناء الحديدة	الحياة اللندنية	١٢

شؤون إسرائيلية:

رئيس الموساد الأسبق.. الخطر لا ينبع من غزة ولبنان فقط!	وكالة معا	١٣
القرار الأممي ضد حماس لم يمر... لكن هل تمر نتائجه؟	عرب ٤٨	١٤
جنرالات إسرائيليون يدعون لوقف "الضم" والانفصال عن الفلسطينيين	عربي ٢١	١٥
وزير: إسرائيل قد تمد عملية استهداف أنفاق حزب الله إلى لبنان	وكالة رويترز	١٧
غانتس يقود حزبا إسرائيليا جديدا للمنافسة بالانتخابات المقبلة	الغد الأردنية	١٨

شؤون دولية:

الإعفاءات تشمل إيران بوساطة روسية: تخفيضات «أوبك +» ترفع أسعار الخام	الأخبار اللبنانية	١٩
خان يتحدّى المطلب الأميركي: "لن نخوض بعد الآن حروب الآخرين"	فرانس برس	٢١
ترامب يصف تيلرسون بـ"الغبي" بعد أن اتهمه الأخير بأنه غير منضبط	وكالات أنباء	٢٢

المقالات والدراسات

دروس سياسية من الانتفاضة والمسيرة ونكسة القرار الأممي!	حسن عصفور	٢٤
لماذا صوّتت ٨٧ دولة ضد «حماس»؟	رأي القدس العربي	٢٦
أين أخفقت «حماس» في عملية خانيونس؟	ميرفت عوف	٢٨
متاعب نتنياهو تنتهي باستقالته أم بحرب؟	د. عصام نعمان	٣٢
التطبيع والمطبِّعون والمواجهة	علي محمد فخرو	٣٤
فضيحة إسرائيل الجديدة	نوح فيلدمان	٣٨
أنفاق «حزب الله» و«حماس»	نبيل عمرو	٤٠
أنفاق حزب الله	عريب الرنتاوي	٤٢
صورة إسرائيل وإيران في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي	د. سعد المشهداني	٤٤
سؤال الماضي والحاضر والمستقبل: العرب إلى أين؟	قاسم قصير	٤٧
تحجيم "ترامب": كيف سيؤثر الديمقراطيون على السياسة الخارجية الأمريكية في ٢٠١٩؟	محمد عبد العال	٤٩

النخالة: أمريكا جرت أذيال الخيبة وطأطأت رأسها في الأمم المتحدة

وكالة سما - ٢٠١٨/١٢/٧

أكد الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي القائد زياد النخالة، أن أمريكا طأطأت رأسها وجرّت أذيال الخيبة بعد فشلها في تمرير قرار في الأمم المتحدة لإدانة المقاومة الفلسطينية الشرعية.

وشدد النخالة في تصريح صحفي له على أن أمريكا لم تفلح في غطرسة القوة والبلطجة في التأثير على الأحرار وانكسرت سطوتها على العالم، ومن الضروري أن نواصل التحرك وأن نتوحد ونحمل قضيتنا العادلة وندافع عنها، وسنجد من يقف معنا من أحرار العالم بكل تأكيد.

وأضاف الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: "الأعداء يحاولون محاصرتنا في كل مكان، لذا يتوجب علينا الرد عليهم ومطارتهم بوحدتنا وبعدالة قضيتنا وبحقنا، وسننتصر، مقدماً شكره لمن وقف مع المقاومة الفلسطينية وساندها في حقها للدفاع عن شعبها وأراضيها المحتلة".

فصائل: رفض تجريم المقاومة أمميا إنجاز.. رغم تراجع تأييد الفلسطينيين

الجزيرة ت - ٢٠١٨/١٢/٧

رغم وصف فصائل فلسطينية رفض مشروع القرار الأميركي بالجمعية العامة للأمم المتحدة بالإنجاز على كافة المستويات، فإنها ترى أن مستوى التصويت يدق ناقوس الخطر في حجم تأييد الرأي العام العالمي للحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها الحق في مقاومة الاحتلال المكفول وفق القانون الدولي.

ودعت الفصائل إلى البحث عن وسائل وآليات جديدة لشرح المظلومية الفلسطينية لدول العالم، خاصة في ظل تأييد ٨٧ دولة للمشروع الأميركي القاضي بوصف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والتنظيمات المسلحة الأخرى بالإرهاب، مقابل رفض ٥٧ دولة وامتناع ٣٣ دولة عن التصويت.

وبموازاة تأكيد الفصائل أن رفض المشروع الأميركي يجنب الشعب الفلسطيني ويلات اعتداءات الاحتلال الذي كان سيستغل وصم المقاومة بالإرهاب "لشرعنة" وتبرير عملياته العسكرية ضد الفلسطينيين، فإنها تعتبر القرار تدشيناً لمرحلة جديدة من تعامل أكثر مرونة من دول العالم مع حركات المقاومة التي اكتسبت شرعية سياسية.

محاولات "الشيطنة"

ويعزو عضو المكتب السياسي لحركة حماس سهيل الهندي ارتفاع عدد الدول المؤيدة لوصم تنظيمات المقاومة بالإرهاب؛ إلى ضغوط الإدارة الأميركية على دول عديدة، ومحاولات سابقة وحثيثة "لشيطنة" حركة حماس لدى بعض الدول الأوروبية.

لكن الهندي يؤكد أن الفترة المقبلة تحتاج إلى حراك قوي لفصائل المقاومة، ومعها السلطة الفلسطينية، للتواصل مع الدول المؤيدة لتعزيز مواقفها والدول المعارضة لشرح وجهة النظر الفلسطينية وتغيير توجهاتها، إضافة إلى دفع الدول المحايدة نحو دعم الحقوق الفلسطينية في أي عملية تصويت مستقبلية في المؤسسات الأممية.

وبينما يثني الهندي على جهود السلطة الفلسطينية ومندوب فلسطين الدائم بالأمم المتحدة لإفشال المشروع الأميركي، يعتبر أن الأجواء الإيجابية الراهنة تستدعي التقاط الفرصة لطي صفحة الانقسام والمضي قدما بالمصالحة.

وهذا ما يذهب إليه الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مصعب البريم، الذي يعتقد أن وحدة الموقف الفلسطيني الرسمي والفصائلي والشعبي من رفض تجريم المقاومة، يمهد الطريق لترميم العلاقات الفلسطينية الداخلية لصالح المشروع الوطني.

وبالإضافة إلى تجنيب المقاومة سيناريوهات عسكرية وأمنية وسياسية خطيرة –بعد رفض القرار الأميركي– كان يمكن للاحتلال القيام بها؛ فإن الناطق باسم الجهاد الإسلامي يعتبر هذا الرفض تدشيناً لعلاقة جديدة أكثر إيجابية بين المقاومة ودول العالم التي انتصرت للعدالة الإنسانية، وفق تعبيره.

لغة مفهومة

وبحسب الناطق باسم الجهاد الإسلامي، فإن المرحلة المقبلة تستدعي نسج علاقات مختلفة بلغة تخاطب العالم بالطريقة التي يفهمها، لفتح آفاق سياسية، وإكساب المقاومة وفلسطين رصيداً وثقلاً سياسياً أكبر في كافة المحافل.

وفي مقابل إقرار عضو المكتب السياسي بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريفة بأهمية إفشال ورفض المشروع الأميركي للقضية الفلسطينية؛ فإنه يدعو إلى إجراء تحليل دقيق للنتائج التي كشفت عن تراجع في تأييد الحقوق الفلسطينية، وفق تقديره.

وبين أبو ظريفة أن القراءة الأولية تكشف عن الحاجة لإستراتيجية سياسية ودبلوماسية جديدة تعيد العلاقات مع الدول التي دعمت القرار الأميركي وغيرها ممن ظل على حياد، معتبراً أن الانقسام عزز المواقف السلبية من حقوق الفلسطينيين وعدالة قضيتهم.

وتعكس مواقع التواصل حالة الموازنة بين الحديث الجارف عن "انتصار سياسي ودبلوماسي فلسطيني في محفل أممي"، وبين "تراجع التأييد للحقوق الفلسطينية بالأمم المتحدة".

فبينما قال الكاتب إبراهيم المدهون "سقط مشروع أميركا وانتصرت مقاومتنا، سقوط القرار سيأتي بنتائج إيجابية لشعبنا ونتائج عكسية على الاحتلال"، كتب المحلل السياسي مصطفى إبراهيم أنه من الصحيح أن الولايات المتحدة الأميركية فشلت، و"لكنه في ميزان إسرائيل نجاح، ويعبر عن تراجع في مواقف كثير من الدول التي كانت تساند وتقف مع الحق الفلسطيني، ودليل عجز ليس للدبلوماسية الفلسطينية وإنما شيخوخة النظام السياسي".

مالية غزة توزع الدفعة القطرية الثانية على الموظفين وهنية يناقش مع العمادي جهود إنهاء الحصار

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/٨

شرعت فروع «بنك البريد» في قطاع غزة بصرف الدفعة الثانية من المساعدات القطرية المقدمة لموظفي الشق المدني، العاملين في الوزارات الحكومية في القطاع، بعد أن وصلت هذه الدفعة مساء الخميس.

وبعد تقارير إسرائيلية عدة، استندت الى حالة الخلافات الداخلية الإسرائيلية، وأشارت إلى إمكانية تأخير وصول هذه الأموال، التي تدخل بناء على تفاهمات دولية لتقديم «إغاثة عاجلة» لسكان قطاع غزة، وضمن الجهود المبذولة لتثبيت تفاهمات التهدئة، دخلت الدفعة الثانية من الأموال القطرية، من أجل دفع رواتب موظفي غزة المدنيين، وتقديم مساعدات للأسر الفقيرة، وتشغيل البطالة بشكل مؤقت.

وكان السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، قد وصل أول من أمس الخميس الى القطاع، حيث يشرف وفريقه على آلية وصول وتوزيع هذه الأموال، إضافة إلى إشرافه على مشاريع أخرى كثيرة تنفذها الدوحة في القطاع، من بينها مدينة سكنية ومشاريع بنى تحتية ومشفى متخصص.

وأعلنت وزارة المالية في غزة فور وصول الأموال عن صرف الدفعة الثانية من المنحة القطرية، يومي الجمعة والسبت، بما يعادل ٥٠% من قيمة الراتب للموظفين. وأكدت أنه سيتم الصرف للموظفين غير المستفيدين من المنحة بما يعادل ٦٠٪ من الراتب ابتداءً من غد الأحد وعلى مدار ثلاثة أيام، وتقصد بذلك الموظفين العسكريين الذين تدفع رواتبهم من عوائد الضرائب في غزة.

وكان السفير العمادي قد عقد فور وصوله الى قطاع غزة اجتماعا مع إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بحثا فيه آخر التطورات السياسية الفلسطينية، والجهود المبذولة لإنهاء معاناة شعبنا الفلسطيني وخاصة في القطاع، وفق بيان مقتضب صدر عن مكتب هنية.

يشار إلى أن كلا من مصر والأمم المتحدة وقطر تدخلت منذ فترة من أجل إعادة الهدوء إلى قطاع غزة، ونجحت جهودهم الشهر الماضي في وقف تصعيد «مسيرات العودة» وما رافقها من فعاليات، وفي وقف انزلاق صدام مسلح إلى «حرب رابعة»، ضمن جهود ترمي إلى التوصل إلى اتفاق تهدئة طويل.

وتمكنت هذه الأطراف من التوصل إلى صيغة تشمل أولا إعادة الهدوء وتستمر لأسبوعين، على أن تشمل المرحلة الثانية، ومدتها ستة أشهر، سماح إسرائيل بدخول أموال دعم لغزة وإقامة مشاريع إغاثية لمساعدة السكان المحاصرين، هدفها الحد من نسب الفقر والبطالة وإنعاش الاقتصاد، وتشمل المرحلة الثانية أيضا السماح بتصدير منتجات من القطاع للعالم، وتخفيف الحصار والسماح بمرور البضائع بشكل أفضل للسكان المحاصرين.

كما شملت المرحلة الأولى من التفاهمات، قيام قطر بالتبرع لصالح شراء وقود لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة، وهو ما ساعد في تقليص نسبة العجز، وزيادة ساعات وصل التيار منذ بدايات الشهر الماضي.

وكان فتحي حماد عضو المكتب السياسي لحركة حماس قد توعد بعودة الفصائل إلى تصعيد فعاليات «مسيرات العودة» في حال لم تف إسرائيل بما عليها من التزامات، وذلك قبل وصول الدفعة الثانية من الدعم القطري، فيما أكد مسؤولون في فصائل أخرى وجود «تباطؤ» في تنفيذ التفاهمات من جانب الاحتلال.

واشنطن تلوح بـ«صبر استراتيجي» في سوريا... وموسكو «تشتري الوقت لتغيير الواقع»
خطة أميركية تتضمن خمسة إجراءات سياسية وعسكرية

لندن: إبراهيم حميدي ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٧

تلوّح واشنطن بالمضي في «خيارات بديلة» تتضمن خمسة إجراءات دبلوماسية وعسكرية مدعومة بـ«صبر استراتيجي» في حال لم تقم موسكو بالوفاء بالتزاماتها بتشكيل اللجنة الدستورية السورية قبل نهاية العام الحالي. في المقابل، تتمسك موسكو بخيار «شراء الوقت» وفرض وقائع على الأرض خلال «الصبر الأميركي».

موسكو بعثت بـ«إشارات» خففت من لهجة الفريق الأميركي للملف السوري، برئاسة السفير جيمس جيفري، الذي اكتفى بإعلان مواقفه خلال اجتماع دول «المجموعة الصغيرة» من دون بيان رسمي باسم هذه المجموعة التي باتت لا تتطابق أولوياتها السورية، و«الإشارات الروسية» التي أُرسِلت أيضاً إلى المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، مفادها أن أنقرة وموسكو تعملان لتشكيل القائمة الثالثة للجنة، وتضم ٥٠ مرشحاً يُضافون إلى مائة مرشح مناصفة بين الحكومة السورية والمعارضة.

كانت هذه «الإشارات» كافية لتأجيل صدور موقف موحَّد من «المجموعة الصغيرة»، وتمديد مهلة تشكيل اللجنة من ١٤ الشهر الحالي موعد تقديم دي ميستورا إجازة إلى مجلس الأمن، لكنها لم تكن كافية لوقف دحرجة التصعيد الأميركي إزاء السلوك الروسي، الذي يتضمن سلة إجراءات.

دبلوماسياً، تدفع واشنطن وحلفاؤها لإقناع المبعوث الدولي الجديد غير بيدرسون، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، للبحث عن «جدول أعمال جديد» للمسار السياسي؛ إذ إن عام ٢٠١٨ كان مخصصاً للجنة الدستورية بدءاً من البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني في سوتشي نهاية يناير (كانون الثاني) الماضي. وقتذاك، تفاهم غوتيريش ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على توفير مظلة دولية لهذا المؤتمر، بشرط أن يكون اجتماعاً واحداً وألا يكون بديلاً عن «مسار جنيف» الذي تشكل اللجنة عبره وبتسهيل من المبعوث الدولي.

جميع الأطراف استسلمت لمدخل اللجنة الدستورية، بعدما فشلت في السنوات السابقة الخيارات البديلة، سواء خيار البحث عن تشكيل «هيئة حكم انتقالية»، أو البحث في «السلال الأربع» التي تناولت الانتخابات والدستور والانتقال ومكافحة الإرهاب.

وبعد مرور سنة على خيار «اللجنة الدستورية» التي كان دي ميستورا يعتقد أنها «حصان طروادة» للتغيير السياسي، هناك قناعة أميركية – غربية بأنها ليست سوى «منصة روسية لشراء الوقت»، لذلك فإن هذه الدول

تتحرك لاقناع غوتيريش وبيدرسون بالدفع عن خيارات ومداخل بديلة للعملية السياسية مع بداية العام المقبل. وهناك عصف فكري ومشاورات سياسية للبحث عن هذه المفاتيح، من دون ضمانات بنجاحها. نقطة الإجماع هي «عدم توفير شرعية دولية لأي لجنة دستورية تشكل من منصة (آستانة)»، بحسب مسؤول غربي.

في المدى الأوسع، فإن واشنطن وحلفاءها الغربيين باتوا يتحدثون عن «صبر استراتيجي» والتلويح بخمسة إجراءات للضغط على موسكو ودمشق وطهران؛ أولا، تشمل البقاء عسكرياً شرق سوريا، وتعزيز هذا الوجود بنشر دبلوماسيين وتدريب قوات محلية وتمويل الاستقرار، إضافة إلى البحث عن خيار إقامة منطقة حظر جوي شبيه بما حصل في شمال العراق في نهاية عقد التسعينات.

ثانياً، ربط الإعمار في سوريا الذي تقدر تكلفته بين ٢٠٠ و٤٠٠ مليار دولار أميركي بالانتقال السياسي وتحقيق حل سياسي ذي صدقية. واشنطن تدفع الدول الأوروبية للحفاظ على موقفها رغم ابتعاد بعض الدول عن الموقف الرسمي للاتحاد. وتظهر مؤشرات الموقف الجديد في اجتماع بروكسل في أبريل (نيسان) المقبل. كما تجري مؤسسات الأمم المتحدة مراجعة لورقة مبادئ ومعايير للإسهام في تنمية سورية تكون ملزمة أكثر للمؤسسات الدولية العاملة في دمشق.

ثالثاً، عدم توفير اعتراف سياسي بالحكومة – النظام في دمشق. باتت بعض الدول العربية تنظر إلى الوضع السورية بواقعية. هناك دول تدفع لإعادة الحكومة إلى الجامعة العربية. هناك دول تبحث في الإسهام بالإعمار لتقليص نفوذ إيران. هناك دول تريد تحسين العلاقة أو عدم الإضرار بالعلاقة مع موسكو. في المقابل، تسعى واشنطن لجمع موقف مشترك بحدود جامعة.

رابعاً، ستواصل واشنطن فرض عقوبات على مؤسسات وشخصيات سورية مقربة من النظام. ويتوقع صدور قائمة جديدة من العقوبات في واشنطن وبروكسل بحق شخصيات ورجال أعمال جدد. كما تطلب واشنطن من الدول العربية التزام العقوبات السابقة المفروضة على شخصيات ومؤسسات حكومية سورية.

خامساً، فتح ملف المحاسبة والمساءلة عبر دعم مؤسسات مدنية ودولية تعمل في هذا السياق.

وأعربت شخصيات سورية معارضة ودول حليفة لها عن «قلق» من بعض هذه الإجراءات، إذ إن «سياسية النفَس الطويل والصبر والبقاء شرق سوريا وتجميد خطوط التماس قد تؤدي إلى التقسيم».

في المقابل، تتبع موسكو خطة بديلة تتضمن العمل على «فرض وقائع جديدة عبر سياسة القضم العسكري والتشتيت السياسي بين حلفاء المعارضة». موسكو تقول إنه لا حوار سياسياً جدياً قبل «استعادة الحكومة السيطرة على جميع الأراضي السورية» ما يعني إدلب وشمال شرقي سوريا، ثم تسعى إلى إطلاق حوار سوري – سوري من دون رعاية دولية جدية. لكن تواصل من جهة الالتزام مع أنقرة باتفاق سوتشي الخاص بإدلب على أمل لعب تركيا دور أكبر في تشتيت الأميركيين شمال شرقي سوريا، ومن جهة أخرى تقرب موقف دول أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا من خيارات روسية في الإعمار والمساعدات في «البنية التحتية السورية الإنسانية».

ومع قرب موعد تمديد القرار الدولي «٢١٦٥» في بداية العام المقبل، الخاص بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود، تضغط موسكو لتقديم تنازلات إلى دمشق بحيث تكون لها حصة ودور أكبر في السيطرة على ملف

المساعدات، بعدما كانت تمر في معظمها من الأردن وتركيا، خصوصاً بعد سيطرة القوات الحكومية السورية على الجنوب والجنوب الغربي.

نقطة التصعيد الأميركي – الروسي الساخنة والمقبلة، هي شرق الفرات. موقف واشنطن من الأكراد ومن مساري «سوتشي» و«آستانة» قرب أنقرة من موسكو وأبعدها عن الجانب الأميركي. وبات واضحاً التصعيد في اللهجة الروسية العسكرية والدبلوماسية ضد الوجود الأميركي شرق سوريا. وهناك تصعيد وحشد من تركيا وحلفائها من الفصائل السورية شمالاً. وهناك حشد من ميلشيات إيران جنوباً قرب خطوط نهر الفرات.

حسّان اللقيس: الرجل الذي حلّق... فوق فلسطين

الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/٨

خمس سنوات على استشهاد الحاج حسّان اللقيس. ميزة هذا القائد أنّه كان حالماً، لكن أيضاً، مع ميزة إضافيّة، أنّه كان يسعى «بكلّ روحه» لأن يُصبح حلمه حقيقة. لقد فعلها. هو شهيد سعيد، بالمعنى المباشر هنا، إذ حقّق حلمه، بنفسه، ومعه ثلّة مِن الحالمين أيضاً، فكان لهم أن يُحلّقوا... بعيداً. في النص الآتي بعض مِن آثار هذا الرجل، الذي، كسائر شهداء المقاومة، لم تُكشف (بعض) آثاره إلا بعد رحيله، بل لم يُعرَف إلا برحيله.

هنا بعض من ذكريات صديق مقرّب له، تحكي بعض سيرته، وذلك كبعض مِن حقّه علينا، نحن الأحياء، الذي نعمنا وننعم بعزّة صنعتها لنا تلك المقاومة.

١٢ رجلاً من «الموساد» الإسرائيلي، هم طاقم المجموعة التي أوكلت إليها المهمة، ليل ٣ – ٤ كانون الأول ٢٠١٣، في الضاحية الجنوبية لبيروت. الهدف: اغتيال القيادي في حزب الله حسان اللقيس، الذي بات خطراً، فوق العادة، على العدو.

تولى اثنان من أفراد المجموعة مهمة القتل المباشر، بينما توزعت أدوار التنفيذ والنقل والمراقبة على العشرة الباقين. مستوى الخطر الذي بات يحيط بالعدو جراء عمل الرجل ودوره، يوضحه مستوى المجازفة التي أقدم عليها بإرساله لهذا النوع من المجموعات. يتذكر صديق للشهيد، بشيء من اللوعة: «وصلتُ إلى المنزل، فأخبروني أنّ الحاج حسان اتصل بي منذ دقائق. وحين كنت أهمّ بمعاودة الاتصال به، هاتفني مرافقه الشخصي ليخبرني أنّ ناطور البناية التي يسكنها الحاج اتصل به ليعلمه أنّ أحداً ما قد أطلق النار على الحاج حسان». خمس سنوات مرت، ولا يغيب عن خاطر هذا الصديق ذلك المشهد: «وصلت لأجده مستنداً إلى باب السيارة، مبتسماً وخيوط الدم تسيل من رأسه... اقتربت فوجدت المسدس في يده الأخرى».

تعود الذاكرة بالرجل الخمسيني إلى بداية علاقته بالحاج حسان: «عاد من أفريقيا، في العام ١٩٧٨، ومنذ ذلك الوقت ونحن أصدقاء». يجزم هذا الصديق أن التميّز كان عنوان الحاج حسان منذ الصغر: «كان متميزاً على جميع الأصعدة، إنْ كان بتفوقه العلميّ، أو بدماثة أخلاقه، أو بطموحه الدائم التجدد. أذكر، حين أنهينا دراستنا الثانوية، يوم علم حسان بوجود معهد في الجيفينور لدراسة الكومبيوتر. سارع إلى التسجيل، مع أن هذا المجال

لم يكن معروفاً حينها، إلا أنه كان يحب الاطلاع على كل ما هو جديد ضمن اختصاصات التكنولوجيا والتطور منذ صغره. لدرجة أنه كان يفضل شراء المجلات التكنولوجية والمعدات الجديدة، على حساب حاجاته الخاصة».
يُخبرك كل من تسأله عن صفات الحاج حسان تلك، ويؤكد هذا الكلام السيد حسن نصرالله حين وصفه في خطابه: «هو العامل المُجد والدؤوب... والمؤدّب الخلوق والمحب، وأيضاً المبدع، أحد العقول المميّزة واللامعة في هذه المقاومة».

السيد نصرالله الذي عرف الحاج حسان بحق، فقال عنه: «كان أخاً وحبيباً وأنيساً وقريباً وصديقاً منذ أن كنا شباباً صغاراً في مدينة بعلبك». بعلبك، تلك المدينة التي كانت مستقر السيد حين عاد من العراق، في أواخر العام ١٩٧٩، ليكمل الدراسة في الحوزة التي أسسها السيد عباس الموسوي هناك. يومها كانت العلاقة بين الشابين «علاقة مسجد». لاحقاً، وحين أصبح السيد هو المسؤول الثقافي لحركة أمل في بعلبك، انضم إليه الحاج حسان. كان ذلك في العام ١٩٨٠. بقي قريباً منه في تلك الفترة. يوم وصل تهديد للسيد بالقتل، جراء مواقفه وكلامه على منابر بعلبك، أصر الحاج حسان على مرافقته إلى المناسبات التي بقي يلقي فيها السيد تلك الكلمات. كما أصر على النوم عنده في تلك الفترة، تحسباً لأي عمل أمني كان يمكن أن يتعرّض له السيد.
ومذاك توطدت أواصر هذه الصداقة التي استمرت وتطورت ولم تنقطع بعدها. يذكر أحد أصدقاء الحاج حسان كيف رافقا السيد مع مجموعة أخرى من الشباب يوم بدء الاجتياح الإسرائيلي، محاولين تعبئة الناس وتحريضهم ضد العدو، وذلك بالقيام بجولات في أنحاء مدينة بعلبك. كانوا يُردّدون: «الموت لأمريكا» و«الموت لإسرائيل».
لم يكونا صديقين فحسب، بل كانا شريكين في الانطلاقات الأولى لحركة المقاومة، وحتى حين انتقل السيد إلى مدينة بيروت بقي الشابان على تواصلهما الودي والعملي.

مع وصول الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان، وتنظيمه دورات عسكرية للشباب بهدف مقاومة الاحتلال، سارع الحاج حسّان للانضمام إلى أولى تلك الدورات. لاحقاً، انتقل للعمل في مكتب قيادة الأركان التابع للحرس الثوري. كان على تماس مباشر مع معظم المسؤولين الإيرانيين نتيجة عمله، ولأنه بطبعه كان سريع البداهة، اكتسب اللغة الفارسية بطلاقة وبسرعة. كان يشهد، بحكم موقعه العملي، معظم لقاءات السيد مع قيادات الحرس، وذلك ما أكسبه خبرة واسعة وعلاقات أوسع.

مع انحسار الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، وتركز العمليات الجهادية هناك، كان للحاج حسان عدة مشاركات ميدانية في تلك المناطق. شارك في عمليات نوعية، أبرزها اقتحام مواقع إسرائيلية، كاقتحام موقع «تومات نيحا» (عام ١٩٨٨).

قتاله للعدوّ في ساحات الجهاد جعله يلحظ بعض العقبات والمشاكل، التي كانت تواجه المجاهدين في الميدان، فما كان منه إلا أن سعى لاجتراح الحلول لتخطيها. بدأ من سلاح الإشارة، الذي عمل جاهداً لتطويره من خلال استحداث تعديلات برزت آثارها في المنظومتين السلكية واللاسلكية (الاتصالات)، مروراً باهتمامه بكل ما استجد في عالم التكنولوجيا الأمنية منها والعسكرية، وذلك مِن خلال اطلاعه الدائم على التطور المتسارع حول العالم.
لم يكن يوفر أي فرصة لاستغلال كل جديد يمكنه أن يفيد المقاومة. لهذا الهدف سعى دوماً لاستقدام ما أمكنه

مِن التكنولوجيا المتطورة، ووضعها بتصرف الجسم المقاوم، حتى بات لاحقاً هو «المرجع التكنولوجي» الأول لدى جميع قيادات المقاومة. هو صاحب العمل الدؤوب، كمشارك، في انتخاب الترسانة الصاروخية وتطويرها لدى المقاومة. توسع في بحوثه على هذا الصعيد، حتى بات المستشار الأول لدى القيادة العسكرية في كل مرة يعرض عليها أسلحة جديدة.

لاحقاً، كبرت التحديات، خصوصاً بعد أن استعرت المقاومة واشتدت أساليب العدوّ الاحترازية. دأب على اقتراح الأفكار وإيجاد الحلول لمواجهة تحديات البرّ وصعوبات الموانع الأرضيّة، إلى أن بدأ بالتفكر في كيفية الاستفادة من السماء لمواجهة صعوبات الأرض. «كنت أسخر منه»، يقول صديق الحاج حسان، قبل أن يُتابع: «في كل مرة أدخل عليه وأجده يحاول تركيب القطع الخشبية وتثبيتها بموتور صغير، كنت أسأله: هل تتوقع أن هذه القطع ستستطيع الإقلاع؟ كان يجيبني ضاحكاً، إنما بكل ثقة: لن تقلع فقط، سوف أجعلها تُصوّر، وما يدريك قد أجعلها تحمل سلاحاً في ما بعد».

إذاً، تلك الفكرة انطلقت بالأساس في عام ١٩٨٨. كان ذلك حينما قرر الشاب الطموح، الذي لم يكن يؤمن بوجود «المستحيل» أو «غير الممكن»... أن يقتحم السماء.

بدأ أولاً من غرفته الصغيرة، اشترى مخرطة، وكان يجمع «موتورات» بسيطة، يلصق بها قطعاً خشبية، ثم يُحاول أن يجعلها تطير.

محاولة، محاولتان، عشرات المحاولات الفاشلة، وينجح أخيراً في جعل إحدى تلك التصاميم تُحلّق. هنا، وبأسلوبه المتواضع المقنع المتين، استطاع أن يحوّل هذه الفكرة إلى قناعة عند القيادات والمسؤولين، قبل أن يُترجم ذلك إلى ما سيُعرف لاحقاً بـ«وحدة القوة الجويّة للمقاومة الإسلاميّة».

هذا المسار لم يكن سهلاً، فكل إنجاز فيه كان يكلّف الحاج حسان، ومعه فريق العمل الذي شكّله لاحقاً، الكثير من الدراسة والتخطيط والبرمجة والعمل في الليل والنهار. كانوا يحرصون على الجاهزية والاستعداد والتطوير، ذلك لأنهم آمنوا بأن المعركة التكنولوجية مع العدو لن تنتهي. كلّف هذا العمل الكثير من التضحية بالوقت والجهد، وصولاً إلى الأنفس. لم تُكشَف أسماء رواد تلك المرحلة، باستثناء الذين استشهدوا منهم، وهم، إلى جانب الحاج حسان، حسين أيوب وجميل سكاف. هذان كانا من الذين برعوا في ذاك المجال، وكانت شهادتهما وهما يشاركان في تطويره.

التضحية، عند هؤلاء، لم تكن عائقاً. كانت حافزاً للاستمرار، ولذا، تابع الحاج حسان العمل على تطوير الطائرات المُسيّرة عن بُعد. لهذا الهدف زار معامل الطائرات في إيران. حضر العديد من المناورات هناك، والتقى الكثير من الإيرانيين المختصين في هذا الشأن، كي يستفيد من خبراتهم لتطوير النُسخ التي كان توصل إليها. لم يتوقف يوماً عن البحث عن كل جديد، على المستوى العالمي، للاستفادة من أي تطور تكنولوجي يخصّ عمله.

هذا العمل دفع بالإسرائيليين إلى أن يعدّوا الحاج حسان اللقيس أحد ضباط حرب الأدمغة، القائمة، على أكثر من صعيد، بينهم وبين المقاومة. هذا ما جعل الإسرائيلي يحاول اغتياله في مطلع التسعينات. يومها، جرى زرع عبوة قرب منزله في بعلبك، بحسب صديق الشهيد، حيث «كان عائداً إلى منزله، واعترضت طريقه جرافة، فأراد

تجاوزها، لكنه لم يستطع. ثم اتجه يميناً، بهدف تخطيها، وفي تلك اللحظة دوّى انفجار كبير عند الناحية الأخرى». أخطأ العدو حين اعتقد أن محاولات اغتيال اللقيس ستضعف عزيمته، إذ عاد بعد تلك الحادثة لمتابعة عمله على الصعيدين، الصاروخي والجوي، بقوة أكثر، مع توسعة الأطر أكثر.

بعد الاندحار الإسرائيلي عن لبنان، عام ٢٠٠٠، أصبح عمله أوسع وصار للطائرات المسيّرة عن بُعد، أو ما يعرف بوحدة القوة الجوية، عدة معامل يديرها مع الفريق الذي اختاره ودرّبه بعناية. كان السيد نصرالله يزور تلك المعامل في شكل دوري، فيطلع على تطوراتها، كما إن قادة العمليات باتوا يطالبون بإشراك تلك الطائرات في عملياتهم العسكرية، وذلك لما كانت تعود به من فائدة على مستوى نجاح العمليات.

على مدى كل تلك السنين، كانت الطائرات المُسيّرة عن بُعد هي العين الجوية النافذة للمقاومة، قبيل أعمالها العسكرية وخلالها، ولم يكن هذا إلا بعض ما كان يُخطط له الحاج حسان. ظهرت آثار هذا النشاط بوضوح خلال حرب تموز ٢٠٠٦. آنذاك عاد العدو ليتربص بهذا القائد، الذي أقلقه لسنوات طوال، فاستغل اندلاع الحرب ليحاول اغتياله مجدداً. لقد ورد ذلك على لسان الإسرائيليين. يقول صديقه المقرّب: «كنت منهمكاً في عملي. هاتفني الحاج عماد مغنية ليخبرني أنه رأى للتو الحاج حسان على التلفاز، خلال النقل المباشر إثر تدمير مبنى في منطقة الشياح، وطلب مني الذهاب إليه وإخباره ضرورة ابتعاده عن المكان». ويتابع الصديق: «علمت حين وصلت أنه كان يحاول البحث بين الأنقاض عن ولده علي (١٨ سنة)، الذي كان موجوداً في المبنى. قال لي الشهيد لاحقاً إنه كان حضر إلى المبنى لإيصال حقيبة لولده، لكن وبعيد مغادرته المكان أغار الطيران الإسرائيلي على المبنى فدمره». استشهد ابنه. يذكر محدّثنا: «كان جسوراً على رغم الفقد، غادر المكان وعاد يتابع عمله المطلوب بصلابة وقوة. لاحظنا هذه الصلابة حتى حين رافقناه لرؤية ولده الشهيد في المستشفى، بعد ثلاثة أيام من العدوان، فودّعه سريعاً عائداً إلى عمله بعزم حتى نهاية الحرب».

انتهت الحرب، وبقي شبح اللقيس يلاحق الإسرائيلي الذي لم يستطع لا بقتله لولده، ولا بتدميره لمنازله أن يثبط ولو جزءاً من عزيمة هذا الرجل. فقد عاد فوراً، وحتى قبل إعادة بناء منزله، لمتابعة عمله في المجال الجوي. بعد حرب تموز ٢٠٠٦، أخذ العمل في الطائرات المسيّرة عن بُعد منحىً تصاعدياً في ضوء نتائج الحرب. فعمل الحاج مستفيداً من التطورات العلمية والقدرات الموجودة بيد المقاومة ليخلص إلى نماذج جديدة تلبي الحاجات المستجدة بعد الحرب.

لم يقتصر عمل الطائرات المسيّرة عن بُعد على المقاومة في لبنان، ففي سوريا مثلاً، كان لها الفضل في معظم المواجهات التي حصلت. وتعدّ معركة القصير من أبرز الشواهد على ذلك.

يخبرنا صديق الشهيد أن الأخير عرض عليه بعد معركة القصير فيلماً يظهر كيف كانت تلك الطائرات تعمل في أثناء المعركة، حيث كانت تصور، فتنتقل الصورة مباشرة إلى غرفة القيادة، والتي كانت بدورها تتواصل مع المجموعة الميدانية، فتطلعهم على تفاصيل المكان وتكشف لهم أماكن تواجد المسلحين. كان ذلك يخفف من زهق الأرواح ويساعد على نجاح العملية نتيجة تراكم المعرفة. يضيف صديق الشهيد: «بعد معركة القصير، أطلعني الشهيد على مخطط جديد، يهدف إلى تسليح الطائرة مما يمكننا أن نستعملها في التصوير ثم القصف.

وذكرني كيف أنه أخبرني بهذا الهدف في البدايات». يتابع صديق الشهيد: «وفعلاً، بعد مدة بسيطة، عاد فعرض لي فيديو يظهر نجاح المناورة التي نفذ فيها هذا المخطط».

استشهد الحاج حسان، لكن فكره ونهجه وثمار عمله استمر حتى يومنا هذا، بالقوة والعزيمة ذاتهما، وتابع الفريق تطوير أعماله وإنجازاته. وامتدت آثار هذا العمل بعد سوريا. وحتى الآن، لم يُعرف الحاج حسّان على حقيقته لا من قبل العدوّ ولا الصديق، لكن ستكشف بعض آثاره في الحرب المقبلة، من خلال القوة الجويّة والمسيّرات التابعة للمقاومة الإسلامية، حين تتصدر وسائل الإعلام مقولة «طيران المقاومة يغير على... إسرائيل».

الحكومة اليمنية توافق على فتح مطار صنعاء شرط انسحاب الحوثيين من ميناء الحديدة

الحياة - ٢٠١٨/١٢/٨

أبلغ وفد الحكومة اليمنية إلى مشاورات استوكهولم المبعوث الدولي مارتن غريفيث الموافقة على فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية، على أن يكون مطاراً داخلياً تخضع الرحلات الدولية المتجهة منه وإليه إلى التفتيش في مطاري عدن وسيئون، مع التأكيد في جانب آخر على رفع الحصار عن تعز وانسحاب الحوثيين من ميناء الحديدة ووضعه تحت إشراف موظفين حكوميين.

وقال وزير الزراعة اليمني عضو الوفد المفاوض عثمان مجلي، إن الموافقة على فتح مطار صنعاء «تندرج ضمن حرص الحكومة اليمنية على معالجة الوضع الإنساني والبدء في تطبيق الإجراءات التي تخفف المعاناة عن المواطنين، وهو ما يتطلب موافقة الجانب الانقلابي على رفع كل العراقيل أمام وصول المساعدات الى كل اليمنيين».

وشهدت جولة المشاورات اليمنية انطلاقتها الفعلية أمس (الجمعة)، مع بدء الجلسات المنفصلة بين المبعوث الدولي مارتن غريفيث مع كل من وفدي الحكومة والحوثيين في منتجع جوهانسبرغز قرب العاصمة السويدية، حيث بدا أن المبعوث الدولي يسعى إلى عقد «مفاوضات تحت مسمى مشاورات» قد تمتد ٦ أشهر، ولكن «تقسم إلى جولات متعددة كالتي تجري في استوكهولم»، وفق مصدر مطلع.

وتوزعت النقاشات أمس على قضايا بناء الثقة، خصوصاً من جانب الوفد الحكومي، فيما واصل الوفد الحوثي الإصرار على ضرورة طرح الملف السياسي انطلاقاً من عنوان تغيير الرئاسة اليمنية.

وفي تفاصيل الجلسة الصباحية أمس، عقد غريفيث اجتماعاً مغلقاً مع وفد الحكومة اليمنية، الذي أكد ضرورة رفع الحصار عن تعز وفتح المعابر وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب الموافقة على فتح مطار صنعاء ولكن بالتوازي مع اعتبار مطار عدن المطار السيادي لليمن، أي مطار الرحلات الدولية.

وأشارت المصادر إلى تمسك الوفد الحكومي بانسحاب الحوثيين من ميناء الحديدة وتسليمه إلى وزارة النقل اليمنية بالتعاون مع الأمم المتحدة، على أن تحوّل عائدات الميناء المالية إلى المصرف المركزي في عدن.

وشدد الوفد الحكومي على ضرورة إلزام الحوثيين بتسليم خرائط الألغام التي زرعوها في كل المناطق اليمنية التي سيطروا عليها، وتشكيل فريق من الحكومة اليمنية للعمل مع مكتب غريفيث على نزع الألغام.

وبحث وفد الحكومة اليمنية مع غريفيث العمل مع مكتب المبعوث واللجنة الدولية للصليب الأحمر حول آليات تنفيذ اتفاق إطلاق سراح الأسرى والمختطفين.

وقال عضو الوفد الحكومي حمزة الكمالي إن الحوثيين «يواصلون أثناء المشاورات في استوكهولم اختطاف أساتذة الجامعات والصحافيين» في صنعاء، مشدداً على ضرورة توقف هذه الانتهاكات لتأكيد الصدقية في العملية السياسية.

وقالت مصادر مطلعة على المشاورات إن التصور الذي يعمل المبعوث الدولي على تطبيقه هو «مرحلة مشاورات قد تستمر ستة أشهر ولكن تقسم إلى عدد من الجولات المتقطعة كالتي تجري في استوكهولم، مدة كل منها نحو أسبوع أو عشرة أيام، تؤدي في النتيجة إلى إطلاق المفاوضات حول الحل السياسي، وتدعم بقرار دولي».

وقال غريفيث عبر «تويتر» أمس، إن «أنظار اليمنيين معلقة على ما يجري في السويد، وهم يتطلعون إلى إحراز تقدم حقيقي، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية من الجميع». وأضاف أن «جلوس الطرفين على طاولة واحدة في الافتتاح الرسمي للمشاورات خطوة إيجابية». واعتبر أن مشاورات السويد «هي إعادة إطلاق لعملية سياسية منظمة لإنهاء الصراع في اليمن بشكل عاجل».

في شأن متصل، بثت الوكالة الأميركية (أسوشيتد برس) تقريراً استقصائياً يدين الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران بارتكابها جرائم تعذيب ضد أكثر من ١٠٠٠ مواطن يمني.

وأشار التقرير إلى أن الميليشيات الحوثية استخدمت ضد الأبرياء من اليمنيين أساليب مختلفة من التعذيب بسبب مخالفتهم لتوجهاتهم، لافتة إلى أن منها استخدام حمض الأسيد، وتحطيم الوجه بالضرب بالهراوات، والتعليق بالسلاسل من معاصمهم وأعضائهم التناسلية.

وكشفت لقاءات للوكالة مع معذبين أن سجون الميليشيات الحوثية ممتلئة بالأبرياء المعذبين.

رئيس الموساد الأسبق.. الخطر لا ينبع من غزة ولبنان فقط!

وكالة معا ـ ٢٠١٨/١٢/٧

انتقد رئيس جهاز الامن العام الاسرائيلي "الموساد" الأسبق داني ياتوم، السياسة الإسرائيلية المتمثلة بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، محذرا من تبعات انهيار السلطة الفلسطينية على اثره.

ونقل موقع "i24NEWS" عن المسؤول الاستخباراتي الإسرائيلي دعوته الحكومة الاسرائيلية إلى الانفصال عن الفلسطينيين، والتوقف عن مصادرة الأراضي الفلسطينية.

ودعا ياتوم في تصريح لموقع إسرائيلي الجمهور الإسرائيلي إلى أن يدرك أن التهديد لا ينبع فقط من لبنان وغزة، بل من الضفة الغربية ايضا، محذّرا من انهيار السلطة الفلسطينية هناك.

وذكر المصدر أن داني ياتوم الذي يُعد "من أبرز المروّجين لخطة إسرائيلية، للتعامل مع الأراضي الفلسطينية"، قال: "لدينا خطة منظّمة تجيب على السؤال ما الذي يجب عمله، طالما أن شروط استئناف المفاوضات حول اتفاق دائم مع الفلسطينيين، لم تنضج".

وبشأن موعد نشر الخطة التي تحدث عنها، رأى أن هذا بالتأكيد هو التوقيت الصحيح، هناك جبهة شمالية، وهناك جبهة جنوبية، ونريد تجنب جبهة مركزية. هذا وقت مناسب، لأن وضعنا سيكون أكثر صعوبة، إذا تم فتح جبهة ضد السلطة الفلسطينية، والتي ستنهار إذا واصلنا ضم الأراضي.

وانتقد ياتوم الحكومة الإسرائيلية اليمينية، وخص بالذكر حزبي "الليكود والبيت اليهودي" المؤيدين لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، مشددا على ضرورة إقناع "الجمهور الإسرائيلي، بأنه من الممكن ألا يكون هناك مجال بحل قائم على دولتين، بل حل للدولة الواحدة".

يذكر أن ياتوم وهو في ٧٣ عاما من عمره، ضابط إسرائيلي برتبة لواء، كان ترأس جهاز "الموساد" في عام ١٩٩٦، واستقال من منصبه عام ١٩٩٨ بسبب فضيحة فساد.

القرار الأممي ضد حماس لم يمر... لكن هل تمر نتائجه؟

عرب ٤٨ ـ ٢٠١٨/١٢/٧

رغم الفشل الأميركي – الإسرائيلي في تمرير قرار إدانة حماس بالجمعية العامة للأمم المتحدة، لعدم حصوله على أغلبية الثلثين، إلا أنّ نجاح إسرائيل في الحصول على دعم أغلبية ٨٧ دولة، مقابل معارضة ٥٧ دولة فقط، يثير مخاوف من خسارة الثقل الكبير الذي تمتّع به الفلسطينيّون وقضيّتهم في هذه الهيئة الدوليّة.

وغرّد رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو، على حسابه في "تويتر" قائلًا إنّها المرة الأولى التي تحظى فيها إسرائيل بأغلبية جارفة على قرار يدين حماس، في حين اعتبر مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دنون، أنّ مجرد التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدين حماس هو بحد ذاته إنجاز لإسرائيل، وعندما سئل عن تصويت بعض الدول العربية التي تطبع مع إسرائيل، قال إن التصويت كان علنيًا ولو كان سريًا لحصلنا على عدد أصوات أكبر.

ويبدو أن الرهان الإسرائيلي – الأميركيّ في اللعب على الخلافات الفلسطينية الداخلية قد فشل، بعدما أدركت السلطة الفلسطينية أن الموضوع لا يقتصر على حماس، بل عن قرار إدانة للفلسطينيين وكفاحهم من أجل التحرر من الاحتلال، وهو ما شكل رادًعا لدول عربية أخرى كانت قد راهنت إسرائيل على دعمها.

وإذا كان القرار قد وضع علاقات إسرائيل مع دول في آسيا وأفريقيا وفي الخليج العربي في أول امتحاناتها، فإنّ امتناع قسم كبير من دول كتلة ما كان يسمى بـ"عدم الانحياز" عن التصويت، يمثّل انزياحًا عن الموقف التقليدي الداعم للقضية الفلسطينية في أي تصويت ضد إسرائيل من قبل تلك الدول.

ورغم تأييد القرار من قبل كافة الدول الأوروبية، إلا أن بروز دول أفريقية وآسيوية مثل أوغندا وأثيوبيا وأفغانستان وتايلاند وغيرها في امتناعها عن التصويت هو ما رجح الكفّة الإسرائيلية الأميركيّة، ووضع الفلسطينيّين، لأوّل مرّة، في موضع الأقلية في الجمعية العامة.

وتسعى إسرائيل منذ سنوات إلى إحداث اختراق في آسيا وأفريقيا والخليج العربي، في محاولة لمحاصرة النفوذ الفلسطيني – العربي في هذه المناطق والتأثير على مواقف تلك الدول وتصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت تعتبر، كما سلف، ملعبَ الفلسطينيين والعرب الذي لا يمكن اختراقه، ويبدو أن الترجيحات الإسرائيلية بتصويت بعض الدول العربية ومن ضمنها مصر والسعودية والبحرين وعمان والإمارات العربية لم تصدُق، وثبت أن التقارير والتوقعات التي تحدثت في الأسابيع والأشهر الأخيرة عن تقارب مع إسرائيل ودعم تلك الدول لها مبالغ فيها في أحسن الأحوال وغير صحيحة في أسوأها، كما كتب المحلل السياسي شلومو شمير في "معاريف".

لكنّ ذلك لا يقلل من الإنجاز الإسرائيلي غير المسبوق، علما بأن هناك من يرى أن الموضوع لا يتعدى عدم نضوج العلاقات الإسرائيلية العربية مع الدول المذكورة إلى الحد الذي تؤيد فيه إسرائيل ضد القضية الفلسطينية بشكل علني، وإن كان القرار الأخير مجرّد "بروفة" ويجب أن تضيء نتيجته أكثر من ضوء أحمر لدى العرب والفلسطينيين.

جنرالات إسرائيليون يدعون لوقف "الضم" والانفصال عن الفلسطينيين

عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٨

نقل أريك بندر المراسل السياسي لصحيفة معاريف عن عدد من الجنرالات الإسرائيليين السابقين مطالبتهم بالانفصال الكامل عن الفلسطينيين، وإلغاء سياسات الضم التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وأضاف في تقرير ترجمته "عربي٢١" أن "هؤلاء الجنرالات يقودون حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، يقفون وراء الحملة الدعائية الأخيرة التي شهدتها إسرائيل، وتدعو للقيام بوقف عمليات الضم الميداني للمناطق الفلسطينية، لأنها تهدد الغالبية اليهودية، وتشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي".

وأشار إلى أن "هذه الحركة غير حزبية، أسسها عدد من كبار الضباط والجنرالات في الاحتياط، انخرط فيها حتى الآن ٢٨٦ منهم، وهم قادة سابقون في الجيش وأجهزة الموساد والشاباك والشرطة، انطلقوا مؤخرا في حملة دعائية إعلامية، شهدت نشر وتوزيع مئات الملصقات الإسرائيلية التي كتب فيها "نتنياهو: من أجل أمن إسرائيل يجب الانفصال عن الفلسطينيين".

ونقل الكاتب عن "قادة الحركة أنهم أجروا العديد من العمليات البحثية على الأرض، فتبين لهم أن قيام ضم إسرائيل بمناطق سي بالضفة الغربية سيكون لها آثار تدميرية على إسرائيل من النواحي: الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، بل إننا لن نضمن عدم تدهور الوضع مع الفلسطينيين عقب عمليات الضم هذه، لأنها قد تشمل ملايين الفلسطينيين".

وأوضحوا أنه "يجب على الحكومة الإسرائيلية إعداد سياسة مسؤولة لوقف تطبيق عمليات الضم هذه، والذهاب لتبني سياسة تقوم على مبادرة الانفصال المدني عن الفلسطينيين، وإلا فإن البديل عن ذلك أن نتسبب نحن الإسرائيليين بأيدينا نحن، بتهديد الأغلبية اليهودية، والمخاطرة بأمن إسرائيل ومواطنيها".

وأكدوا أنه "من خلال نتائج الأبحاث الميدانية، تبين أنه إن قررت إسرائيل الذهاب للمزيد من خطط الضم للمناطق الفلسطينية، حتى لو في مناطق سي وحدها في الضفة الغربية، فإن تأثيراتها ستسفر عن تطورات سلبية، من بينها وقف التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية، وإمكانية كبيرة لانهيار السلطة نفسها، واندلاع موجات عنف واسعة".

وأشاروا إلى أن "إسرائيل قد تجد نفسها ذاهبة نحو إعادة احتلال مناطق أ و ب، والسيطرة على ٢,٦ ملون فلسطيني يعيشون هناك، ليس باختيارها، وإنما كحاجة أمنية اضطرارية، مما يجعل إسرائيل تجد نفسها على مفترق طرق، ولا بد من حسم خياراتها".

وأوضحوا أن "سبب انطلاق هذه الحملة يتزامن مع اقتراب دعاة الحسم ومؤيديه من تهيئة البنية التحتية القانونية والتشريعية في الكنيست، والإدارية في وزارة الحرب للانتقال لقرار الضم النهائي على الأرض، أو القيام بهذه المهمة خلال الولاية الدستورية التالية بعد الانتخابات القادمة".

وأشاروا إلى أنه "رغم الأبعاد بعيدة المدى من النواحي الاستراتيجية على إسرائيل: داخليا وخارجيا، فضلا عن التبعات الأمنية والاقتصادية والسياسية والأخرى، من خلال عمل حكومي بين عدد من الوزارات ذات الصلة، بإشراف مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، رغم ما يبديه هذا التوجه من استهتار بغالبية الشعب اليهودي".

وأكدوا أن "الحملة الدعائية الجارية حاليا ليست موجهة فقط إلى بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة، وإنما لباقي الوزراء وأعضاء الكنيست الكبار البارزين، مثل وزير التعليم نفتالي بينيت، ووزيرة القضاء آيليت شاكيد، ووزير المالية موشيه كحلون، وزعيم حزب يوجد مستقبل يائير لابيد".

صحيفة يديعوت أحرونوت نقلت عن الجنرال داني ياتوم رئيس الموساد الأسبق، أحد دعاة هذه الحملة، أن "هدفنا هو العمل على وقف تمدد خطط الضم الجاري إنجازها، خشية أن تؤدي لإجبار إسرائيل أن تتولى السيطرة على ملايين الفلسطينيين، والتقدم باتجاه إنجاز خطة للانفصال عن الفلسطينيين".

وأضاف في مقابلة ترجمتها "عربي٢١" أن "هذه الحملة تسعى للمحافظة على البعد الصهيوني للدولة، بحيث تكون آمنة ويهودية وديمقراطية، مع أن من يقوم على إنجاز القوانين الخاصة بعملية الضم، هم أقلية من أعضاء الكنيست، لكنهم مسؤولون عن العملية التشريعية".

وأوضح أننا "استخدمنا مفردة "الطلاق" مع الفلسطينيين، كما يحب أن يراها غالبية اليهود، وتعني: الانفصال عنهم، إنهاء أي منظومة علاقات سيئة، وقف مسلسل انعدام الثقة، رغم أن غالبية الإسرائيليين يرفضون هذه السياسة، ويعلنون معارضتهم لها، لأن الزعم بأن الضم سيكون للأراضي دون ملايين الفلسطينيين، يعني ذرا للرماد في العيون".

وأكد أن "خطتهم هذه تقوم على عنوان "الأمن أولا"، من خلال وضع حد لظاهرة العمال المتسللين من الضفة الغربية إلى إسرائيل، واستكمال الجدار الأمني بين الجانبين، وفرض منظومة حدودية في هذه المنطقة، لأن حربنا القادمة على هوية مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، مع غالبية يهودية كاسحة، لأن البديل عن سياسة الضم التدميرية لأمن إسرائيل والمشروع الصهيوني، هو الانفصال عن الفلسطينيين".

وزير: إسرائيل قد تمد عملية استهداف أنفاق حزب الله إلى لبنان

رويترز - ٢٠١٨/١٢/٧

قال وزير إسرائيلي يوم الجمعة إن إسرائيل قد تتوسع في عملية استهداف أنفاق تابعة لحركة حزب الله وتمدها إلى لبنان إذا اقتضى الأمر.

كان الجيش الإسرائيلي أعلن قبل عدة أيام اكتشاف عدد من الممرات المحفورة عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية لاستخدامها في تنفيذ هجمات داخل إسرائيل. وأرسل الجيش حفارات ميكانيكية وقوات ومعدات مضادة للأنفاق إلى الحدود لإغلاقها.

لكن وسائل إعلام إسرائيلية نقلت عن مسؤول كبير لم تذكر اسمه يوم الخميس قوله إن إسرائيل قد تمد نشاطها إلى داخل لبنان. وأكد وزير المخابرات الإسرائيلي إسرائيل كاتس هذا الأمر يوم الجمعة.

وقال الوزير لإذاعة ١٠٢ إف.إم المحلية "إذا رأينا أننا نحتاج للعمل على الجانب الآخر لكي نهدم الأنفاق فسوف نعمل على الجانب الآخر من الحدود".

محتوى دعائي

ولم يتبين نوع التحرك الذي قد تقدم عليه إسرائيل.

وقال الجيش الإسرائيلي إنه اكتشف خلال العام الماضي ما لا يقل عن ١٥ نفقا من قطاع غزة إلى إسرائيل

وأكدت قوات الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في لبنان (يونيفل)أمس الخميس وجود نفق بالقرب من الخط الأزرق الحدودي بين لبنان وإسرائيل. ووصفت الأمر بأنه "حدث خطير".

وظل الموقف هادئا على جانبي الحدود بعد إعلان إسرائيل اكتشاف النفق. لكن العملية الإسرائيلية سلطت الاهتمام على الحدود التي شهدت حربا بين إسرائيل وحزب الله في ٢٠٠٦.

وقال الجيش الإسرائيلي في بيان يوم الخميس إنه "يحمل المسؤولية للحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن كل الأحداث التي قد تقع والتي تنطلق من لبنان".

وأضاف أن أحد قادته أطلع قائد اليونيفيل الميجر جنرال ستيفانو ديل كول على أحد الأنفاق وحث اليونيفل والجيش اللبناني على تطهير المنطقة من الأنفاق.

وقالت يونيفل في بيانها إنها "منخرطة الآن مع الأطراف للقيام بإجراءات متابعة عاجلة".

ونقل تلفزيون المنار التابع لحزب الله عن وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل قوله إنه طلب من مبعوثة بلاده لدى الأمم المتحدة تقديم شكوى بأن إسرائيل تشن ما وصفه بحملة دبلوماسية وسياسية ضد لبنان استعدادا للهجوم عليه.

ولم تخض إسرائيل وحزب الله صراعا كبيرا عبر الحدود منذ حربهما الماضية عام ٢٠٠٦ لكن إسرائيل نفذت عشرات الهجمات في سوريا مستهدفة ما قالت إنها شحنات أسلحة متطورة كانت متجهة إلى الجماعة المدعومة من إيران.

غانتس يقود حزبا إسرائيليا جديدا للمنافسة بالانتخابات المقبلة

الغد الأردنية - ٢٠١٨/١٢/٨

كشفت مصادر عبرية، أمس، بأنّ رئيس الأركان الإسرائيلي السابق بيني غانتس، بصدد تأسيس حزب، يتوقع أن يكون من أبرز منافسي حزب "الليكود" بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

وذكرت المصادر العبرية أن غانتس حصل على تواقيع ١٣٠ شخصية كمؤسسين للحزب الجديد، وتقدم بها إلى مكتب محاماة في تل أبيب لتسجيله رسميا. ونقلت مصادر مقربة من غانتس انه ينوي خوض الانتخابات المقبلة بقائمة منفردة.

وقالت صحيفة "معاريف" إنّ الكشف عن اسم التكتل السياسي الجديد وإجراء الخطوات الأخيرة لإطلاق عمله رسميا يتوقع أن يتم بعد الإعلان عن موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر مبدئيا في تشرين الأول (نوفمبر) ٢٠١٩.

وأظهرت نتائج استطلاع أجرته جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن غانتس يأتي في المرتبة الثانية من حيث الشعبية بعد نتنياهو، ما يعني إمكانية أن يحظى بدعم تيارات أخرى في حال حصرت المنافسة بينه وبين الأخير.

وتولى غانتس (٥٩ عاما) قيادة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥.

ولكن منذ قرابة عام، بدأ الحديث عن انخراط غانتس في الحلبة السياسية، وأنه سيخوض الانتخابات بهذا الشكل أو ذاك. وتحدثت الفرضيات عن أن يخوض غانتس الانتخابات بقائمة مستقلة، أو ان يرأس تحالف "المعسكر الصهيوني"، الذي يضم حزب "العمل" وحزب "الحركة" الذي تتزعمه تسيبي ليفني. وقد منحت استطلاعات الرأي حزب غانتس المستقبل، ما بين ١٢ إلى ١٧ مقعدا، بحسب استطلاعات مختلفة.

في حين قالت استطلاعات أخرى، أنه إذا ما ترأس غانتس تحالف "المعسكر الصهيوني"، فإنه سيبقيه على قوته الحالية ٢٤ مقعدا، إذ أن كل الاستطلاعات تشير إلى أن هذا التحالف سيخسر حتى نصف مقاعده الـ ٢٤ الحالية، في حال خاض الانتخابية بذات التركيبة الحزبية الحالية.

وحتى الآن لم يصرّح غانتس عن أجندته السياسية، إلا أنه على الأغلب سيكون في اتجاه اليمين التقليدي مع ضوابط، كما أنه من دعاة الحل مع الجانب الفلسطيني، وإقامة كيان مستقل لهم، ولكن ليس واضحا بأي مضمون، حتى الآن. وحسب تقديرات، فإنه غانتس سيسعى لابعاد ذاته عن اليمين الاستيطاني المتطرف، الذي يقوده شخص بنيامين نتنياهو، كرئيس لحزب الليكود.

وفي المقابل، تتحدث تقارير إسرائيلية، عن أن رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، يجري اتصالات بين قادة الأحزاب في المعارضة، وكما يبدو في سعي لتوحيدها في اطار سياسي واحد، تخوض به الانتخابات، وهو تحالف شبه المستحيل، نظرا للمنافسة الشديدة القائمة بين تحالف "المعسكر الصهيوني"، وحزب "يوجد مستقبل". والأخير تتنبأ له الاستطلاعات أن يحل ثانيا في الانتخابات المقبلة بعد حزب الليكود، بحصوله على حوالي ١٨ مقعدا، بدلا من ١١ مقعدا حاليا، و١٩ مقعدا في انتخابات ٢٠١٣.

وقالت الصحافة الإسرائيلية، إن زعيم "يوجد مستقبل" يرفض كليا خيار التحالف الجامع لكل أحزاب المعارضة الصهيونية. ونقلت الصحف عن مصادر في حزب "يوجد مستقبل" قولهم إنهم سمعوا رئيس الحزب لبيد يقول ان خطوة كهذه ليست واردة لديه على الاطلاق. "نحن رقم ٢ في الاستطلاعات اليوم، الوحيدون الذين نهدد حكم الليكود، كما أننا لا نعتبر يسارا بالمعنى الواضح مثل ليفني أو العمل. إذا كان لأحد ما أمل في الانتصار على نتنياهو فهو لبيد. وكيف نقول هذا بدقة فان صنع كتلة مع المعسكر الصهيوني هو مثل ادخال رأس سليم في سرير مريض".

وحسب استطلاعات الرأي الأخيرة، فإن أي انتخابات برلمانية ستجري في هذه المرحلة، ستعيد ائتلاف نتنياهو الحالي الى الحكم معززا ببضعة مقاعد إضافية، وان نتنياهو هو المرشح الوحيد لتشكيل الحكومة المقبلة.

الإعفاءات تشمل إيران بوساطة روسية: تخفيضات «أوبك +» ترفع أسعار الخام

الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/٨

بعد مفاوضات شاقة امتدت ليومين، كُسرت حالة الجمود التي سبقت «محادثات فيينا» بشأن تخفيض إنتاج النفط، أمس، باتفاق الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» والمنتجين المستقلين (أوبك +)، على خفض أكبر من المتوقع، رغم ضغوط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على «أوبك» لإبقاء الإنتاج مرتفعاً بما يخفّض أسعار الخام.

الاتفاق الذي يدخل حيّز التنفيذ، في الأول من كانون الثاني/ يناير المقبل، سيفضي إلى رفع الأسعار التي هوت منذ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، جراء زيادة المعروض. وبينما كانت الرياض تقترح خفض الإنتاج بمقدار مليون

برميل يومياً قبل الاجتماع، بعدما كان الاتفاق السابق (عام ٢٠١٦) يحدد الخفض بمقدار ١,٨ مليون برميل يومياً، توصّلت «أوبك +»، في ختام اجتماعات أمس، إلى اتفاق ينص على خفض الإنتاج بمعدّل ١,٢ مليون برميل يومياً، انطلاقاً من مستويات الإنتاج في تشرين الأول/ أكتوبر، على أن يتم احتساب هذا الخفض لمدة ستة أشهر فقط وتتم مراجعته في نيسان/ أبريل المقبل، وفق ما أعلن متحدث باسم «أوبك».

الخفض المتفق عليه، سيتم بمعدل ٨٠٠ ألف برميل يومياً للدول الـ ١٤ الأعضاء في «أوبك»، و٤٠٠ ألف برميل لشركائها العشرة وبينهم روسيا. الأخيرة التي ستتحمل خفض «نحو ٢٢٨ ألف برميل يومياً من الاتفاق الحالي»، كما أكد وزير طاقتها ألكسندر نوفاك بعد لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سان بطرسبرغ أول من أمس، أكدت أن تخفيض إنتاج النفط سيكون «بشكل تدريجي وسيستغرق بضعة أشهر»، فهي ترى أن الأمر يحتاج إلى عملية تدريجية على غرار الاتفاقات السابقة، التي استغرقت الشركات الروسية فيها شهوراً حتى وصلت إلى المستوى الذي كانت تتحمله من الخفض.

وقفزت أسعار النفط حوالى ٥ في المئة متجاوزة ٦٣ دولاراً للبرميل، لأن الخفض الإجمالي البالغ ١,٢ مليون برميل يومياً أكبر من المستوى الذي توقعته السوق والبالغ مليون برميل يومياً. وفي رد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، عن سؤال حول ما إذا كان القرار قد يلحق ضرراً بعلاقات الرياض مع واشنطن، قال للصحافيين إن المملكة مستعدة لضخ المزيد من الخام إذا حدث انقطاع كبير في الإمدادات. وأضاف إنه بالنظر إلى أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر دولة منتجة للنفط، فإن شركاتها للطاقة «تتنفس الصعداء».

أما إيران، ورغم الجهود الحثيثة التي قامت بها الرياض لعدم منحها استثناء من التخفيض، فقد بدت «فائزة» بعد محادثات أمس، إذ حصلت على الإعفاء بسبب العقوبات الأميركية المفروضة عليها. ووافقت دول «أوبك» على الإعفاء بعد «وساطة» روسية. وكان وزير النفط الإيراني بيجن زنغنة، قد دعا في الجولات السابقة من النقاش إلى استبعاد بلاده من أي قرار يخص مستوى الإنتاج. وأكد أن بلاده «لن تشارك في أي اتفاق ما دام الحظر سارياً». ونقلت وكالة «رويترز»، عن مصادر أن إيران «تطالب بالنص صراحة في البيان الختامي على استثنائها من قرار خفض الإنتاج، طالما ظلت العقوبات الأميركية مطبقة عليها، فيما ترفض دول أخرى، من بينها السعودية، ذلك»، غير أن البيان الختامي لم يشر صراحة إلى ذلك. الإعفاء من خفض الإنتاج شمل أيضاً دولتين، هما: فنزويلا وليبيا، وفق ما أكد وزير الطاقة الإماراتي، رئيس الدورة الحالية لاجتماع «أوبك»، سهيل المزروعي.

على الصعيد الأميركي، وفي ظلّ عدم نجاح مساعي الرئيس دونالد ترامب، الذي مارس ضغوطاً لخفض سعر الخام، أظهرت أرقام نشرت بالتزامن مع اجتماع «أوبك +» أن الولايات المتحدة أصبحت مصدّراً صافياً للنفط الخام والمنتجات المكرّرة، للمرة الأولى منذ ٧٥ عاماً، ما يسلط الضوء على مدى زيادة الإنتاج التي غيرت في معادلة المعروض في الأسواق العالمية. وتتنافس روسيا والسعودية والولايات المتحدة على صدارة منتجي الخام في السنوات الأخيرة، فيما لا تشارك الولايات المتحدة في مبادرات تقييد الإنتاج نظراً إلى وجود تشريعات «مكافحة الاحتكار» لديها. ونشرت «بلومبرغ» بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية تفيد بأنه للمرة الأولى

منذ نحو ٧٥ عاماً، صدّرت واشنطن نفطاً أكثر مما استوردت، وذلك خلال الفترة بين ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر و٢ كانون الأول/ ديسمبر». وقالت الوكالة إن «الفارق اليومي بين صادرات وواردات الولايات المتحدة من الوقود الأسبوع الماضي، بلغ ٢١١ ألف برميل لمصلحة الصادرات، وذلك للمرة الأولى منذ ١٩٤٩، عندما كان هاري ترومان رئيساً». ووفقاً لـ«بلومبيرغ»، فإن ذروة صافي واردات النفط إلى الولايات المتحدة سجلت في عام ٢٠٠٥، وبلغت ١٢,٥ مليون برميل يومياً. ونقلت الوكالة عن المحلل الأميركي مايكل لينش، قوله تعليقاً على تعاظم الصادرات الأميركية: «لقد أصبحنا قوة مهيمنة في سوق الطاقة في العالم، والتغييرات لا تزال غير كافية لإحداث ثورة عملاقة، لكنها ستكون كافية لتفرض على منظمة أوبك التفكير طويلاً خلال مفاوضات أعضائها لتخفيض الإنتاج».

خان يتحدّى المطلب الأميركي: "لن نخوض بعد الآن حروب الآخرين"

فرانس برس ـ ٢٠١٨/١٢/٧

أكد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان اليوم أن باكستان لن تخوض بعد الآن حروبا بالوكالة عن دول أخرى، متحديا بذلك مطالبة الولايات المتحدة لبلاده ببذل مزيد من الجهود من أجل التصدي للجماعات المتشددة.

وفي خطاب متلفز، قال خان الذي أكد تأييد بلاده للجهود الأميركية الأخيرة الهادفة الى إجراء مفاوضات مباشرة بين "طالبان" والسلطات الأفغانية، إنه يريد أن تمضي باكستان قدما، وأن يكون "شرفها مصانا". وأضاف بطل الكريكت السابق: "لن نخوض بعد الآن حروب الآخرين، ولن ننحني أمام أحد".

وانخرطت إسلام اباد عام ٢٠٠١ في "الحرب على الإرهاب" التي أطلقتها واشنطن. وتقول إن انضمامها إلى التحالف كلّفها الكثير، وأثار ردود فعل لدى الإسلاميين، ودفع جماعات محلية متشددة إلى استهداف إدارات الدولة الباكستانية، ما أسفر عن سقوط آلاف القتلى.

وفي السنوات الأخيرة، بعد حملة عسكرية ضد الإسلاميين، شهدت الأوضاع الأمنية تحسّنا كبيرا. لكن الولايات المتحدة تواصل اتهام إسلام اباد بغض الطرف عن جماعات، مثل حركة "طالبان" الأفغانية و"شبكة حقاني"، وبالتعامل معها.

ويسود اعتقاد بأن "شبكة حقاني" تشن هجمات ضد أفغانستان انطلاقا من باكستان التي توفر لها ملاذا آمنا عند الحدود بين البلدين.

ويتّهم البيت الأبيض الاستخبارات الباكستانية وأجهزة عسكرية أخرى بتمويل حركة "طالبان" وتسليحها لأسباب أيديولوجية، ومن أجل التصدي للنفوذ الهندي المتزايد في أفغانستان.

وتعتبر الإدارة الأميركية أن حملة القمع الباكستانية ضد المتشددين يمكن أن تكون مفصلية في تحديد مسار الحرب.

وقال خان الذي لطالما انتقد مشاركة باكستان في الحرب على الإرهاب إن بلاده تريد "السلام مع الجميع". واضاف: "الأشخاص أنفسهم الذين كانوا يطالبون ببذل مزيد من الجهود يطالبوننا اليوم بمساعدتهم في أفغانستان لإرساء السلام وللتفاوض".

وبعد مرور أكثر من ١٧ عاما على الاجتياح الأميركي لأفغانستان، عززت الولايات المتحدة جهودها الديبلوماسية الرامية الى عقد محادثات مع متمردي "طالبان".

وهذا الأسبوع، أعلنت الخارجية الباكستانية أن خان تلقى رسالة من الرئيس الأميركي قال فيها دونالد ترامب إنه "يسعى الى دعم باكستان".

وأعلنت وزارة الخارجية الباكستانية أنّ ترامب قال في رسالته إنّ تسوية النزاع في أفغانستان تشكل "أبرز أولوياته الإقليمية".

وجاءت رسالة ترامب قبيل زيارة للمبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان زلماي خليل زاد الذي أعرب عن أمله في إمكان التوصل الى اتفاق قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأفغانية المقررة في نيسان ٢٠١٩.

ترامب يصف تيلرسون بـ"الغبي" بعد أن اتهمه الأخير بأنه غير منضبط

وكالات أنباء - ٢٠١٨/١٢/٨

اعتبر وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس تيلرسون في مقابلة تلفزيونية أن الرئيس دونالد ترامب "غير منضبط" وأراد دائما خرق القانون، ليأتي رد الرئيس الأمريكي الجمعة بشكل قوي حيث وصف تيلرسون بأنه كان "غبيا كصخرة".

وتيلرسون الذي طرد من وظيفته في آذار/مارس الماضي لم يحاول ابدا أن يخفي علاقته السيئة مع ترامب خلال مقابلة نادرة الخميس كجزء من عشاء خيري في مسقط رأسه تكساس.

وقال تيلرسون للصحافي المخضرم بوب شيفر على قناة "سي بي اس" التي بثت مقاطع من المقابلة "اعتقد أن جزءا من ذلك يعود في الحقيقة الى اختلاف اساليبنا بشكل صارخ".

وأضاف "كنت أقول له +حسنا سيدي الرئيس، أفهم ما الذي تريد عمله لكن لا يمكنك القيام بذلك بهذه الطريقة، لأن فيها انتهاك للقانون وانتهاك للمعاهدات+".

واضاف "كان يصاب حقا بالاحباط"، متابعا "أعتقد انه سئم مني لكوني الرجل الذي يقول له كل يوم لا تستطيع فعل هذا، ودعنا نتكلم حول ما الذي نستطيع فعله".

وأعرب ترامب عن غضبه بعد ساعات في تغريدة قاسية قال فيها أن تيلرسون "لا يمتلك الأهلية العقلية المطلوبة" ليكون على رأس الدبلوماسية الأميركية.

وأضاف "كان غبيا كصخرة ولم استطع التخلص منه بالسرعة الكافية. كان كسولا الى حد كبير. الآن بات اللعب بطريقة مختلفة كليا، وروح معنوية عظيمة في الخارجية".

وأثنى ترامب على خليفة تيلرسون المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية مايك بومبيو وقال بأنه "يقوم بعمل رائع".

دروس سياسية من الانتفاضة والمسيرة ونكسة القرار الأممي!

حسن عصفور . أمد . ٢٠١٨/١٢/٨

سيبقى يوم ٨ ديسمبر ١٩٨٧ علامة فارقة مضيئة في مسار الكفاح الثوري الفلسطيني، حيث انطلقت شرارة "الانتفاضة الوطنية الكبرى" في وجه المحتلين والمحاصرين، رافعة القبضة والحجر رمزا مضافا لرموز الثورة بعد سلاحها وكوفيتها، انتفاضة أعادت الروح للثورة ومنظمة التحرير وزعيمها الخالد ياسر عرفات، بعد ان اعتقد من اعتقد أنها ذاهبة في "مهب الريح".

الانتفاضة الوطنية الكبرى، سجلت كأطول ثورة في التاريخ المعاصر، وبأنها صاحبة الاختراع السحري "الحجر في مواجهة الدبابة"، وصنعت رمزية جديدة للطفل الفلسطيني الذي كسر هيبة جيش الاحتلال ورهبته، انتفاضة كشفت كل "عرى المحتلين" كيانا وأجهزة، فاشية وعنصرية، انتفاضة قالت كلمتها، ان لا يمكن لأي كان أن يكسر روح الثورة والمقاومة عند شعب فلسطين، ولا يمكن لأي كان تجاوز قيادته الشرعية والوحيدة.

ذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى، تحمل من دروس السياسة كثيرا مما يفرض حاضرا قراءتها بعيدا عن "الجعجعات الشعاراتية"، خاصة وأن ذكرى العام الراهن تتوافق وقطاع غزة يشهد بعضا من ملامح تلك الانتفاضة، مسيرات العودة وكسر الحصار، كشكل كفاحي إبداعي جديد يضاف الى سجل "الإبداع الوطني" في طريق الخلاص ونحو بناء دولة فلسطين.

الدرس الأبرز الذي يحضر اليوم بقوة، ان "شعبية الانتفاضة – المسيرة" وسلميتها العامة، هي السلاح الأهم لكسر غطرسة العدو القومي، وفضح جرائم حربه التي تفتح الباب واسعا لإرساله الى محكمة الجنايات الدولية، دون جهود قانونية كبيرة.

في الانتفاضة الكبرى، برز الطفل مقابل الدبابة، ومنها خرجت صورة الجيش كاسر العظام، مشاهد ربما غابت نسبيا لكنها تبقى حاضرة دوما، أطفال "جنرالات انتفاضة الحجارة كما قالها الخالد المؤسس أبو عمار"، صنعوا ملحمة أطاحت بالرواية الصهيونية الكاذبة، وصنعت فخرا دخل كل بيت غير فلسطيني، في الوطن التاريخي وفي الخارج.

انتفاضة كادت أن تنتهي كل منجزاتها، بعد أن خرج البعض ليكسر مسارها الشعبي – السلمي وجرها الى مظهر جديد، ما فتح باب "فتنة داخلية"، نالت من هيبة الانتفاضة الأبرز في تاريخ الشعب الفلسطيني، وبحكمة القيادة السياسية والزعيم الخالد ياسر عرفات، لم تنجح تلك الفتنة الطارئة من طعن الروح الثورية لتواصل الانتفاضة مسارها، الى أن فرضت معادلة الاعتراف بالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على عدوها القومي، وانجبت اتفاقا فتح الطريق لبناء أول كيان وطني فلسطيني فوق أرض فلسطين، بعيدا عما حدث لاحقا.

دروس الانتفاضة الكبرى، تحضر مع مسيرات العودة وكسر الحصار، حيث تمكنت خلال أشهر أن تحدث إرباكا جذريا في المشهد العام، فلسطينيا وإقليميا ودوليا، مسيرات بقوة حضور وتنظيم فعال، أعادت الاعتبار لتلك السنوات، رغم أنها في منطقة مواجهة للمحتلين وليس تحت سلطات الاحتلال. مسيرات لها الكثير وبدأت

تخسر كثيرا، خاصة مع اللجوء للمظهر العسكري، كان حقا ام فرضا ام انفعالا، يمنح الفلسطيني "نشوة خاصة" لكنه ينال من الأهم في المسيرات الشعبية.

معادلة التوازن في شعبية المسيرات واي شكل آخر، بما فيها الصواريخ، يجب أن تكون البند الأول على جدول الأعمال الوطني اليوم قبل الغد.

دروس الانتفاضة والمسيرات تفرض ذاتها بعد "نكسة" التصويت الكارثي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦ ديسمبر ٢٠١٨ على المشروع الأمريكي لإدانة حماس وفصائل فلسطينية، حيث نالت أمريكا للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة غالبية كبيرة ضد قرار يتعلق بالشأن الفلسطيني، ٨٧ صوت لأمريكا و٥٧ صوتا معارضا.

نعم، لم يكن التصويت ضد فلسطين، بل ضد حماس والجهاد، أساسا، لكنه بالجوهر ضد مشروعية الكفاح الوطني الفلسطيني، ولولا براعة مندوب فلسطين ودول عربية باللجوء الى مسالة التصويت بالثلثين، نظرا لكونها حالة خاصة، لكان "الفرح الفصائلي" بعد التصويت بات عزاءا شاملا.

حماس والجهاد قبل الآخرين، آن لهما أن يعيدا مراجعة الكثير من المسار الراهن، والتعامل مع العالم بجدية تفوق ما كان سابقا، وأن الأمم المتحدة، بكل هشاشتها كان لها أن تكون بوابة مطاردة لهما.

دون تفاصيل، فالمراجعة الجذرية الثورية من المسمى الى الرؤية، أكثر من ضرورة، ومن لا يتعلم من ضربات مفاجئة ليست ضمن المقرر لن يتعلم ابدا!

لماذا صوّتت ٨٧ دولة ضد «حماس»؟

رأي القدس العربي ـ ٢٠١٨/١٢/٨

كان طبيعيّا أن يبتهج الفلسطينيون ومن يناصرون قضيتهم لفشل مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية نيكي هيلي في تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين «حماس» بتهمة الإرهاب.

خالط هذه البهجة بالتأكيد انزعاج من تصويت ٨٧ دولة لصالح القرار (مقابل ٥٨ دولة صوّتت ضدّه و ٣٢ دولة أخرى امتنعت عن التصويت)، ومن الاحتمال الكبير لنجاح المشروع الأمريكي لولا أن الكويت أنقذت الموقف بطرحها قرارا إجرائيا باعتماد أغلبية الثلثين بدل الأغلبية البسيطة.

تؤخذ الأمور بنتائجها طبعاً لكنّ التصويت كان إنذاراً للعرب والمسلمين وليس لـ«حماس» فحسب.

كان مؤلما مثلاً أن أريتريا، وهي عضو في الجامعة العربية بصفة مراقب صوتت لصالح مشروع القرار، وأن ألبانيا، وهي عضو في منظمة التعاون الإسلامي، صوّتت لصالحه أيضاً إضافة إلى تمنع ٧ دول في المنظمة المذكورة عن التصويت.

وكان مزعجاً أن توافق الدول الأوروبية بمجملها على التصويت للمشروع بما فيها دول تحكمها حكومات يسارية أو ليبرالية متعاطفة في موقفها السياسي مع الفلسطينيين، كأيرلندا والسويد واسبانيا والبرتغال، وقد تبعتها بالضرورة دول أفريقية أو آسيوية تدور في فلكها، وينسحب الأمر على دول أمريكا اللاتينية التي صوّتت لصالح المشروع.

تتّضح المفارقة الكبيرة حين نقارن نتيجة التصويت الأخير هذا بأحداث مثل تصويت الجمعية العامة عام ١٩٧٥ بأغلبية كبيرة على قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، كما يوضّح التصويت الانقلاب العالميّ الذي حصل في هذا الشأن بين السنوات الطويلة التي كانت فيها القضية الفلسطينية تحصد أغلبية كاسحة في هذا المنبر العالمي.

يمكن تتبّع هذا المسار منذ اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل، مروراً بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ (وهو تزامن مع إلغاء قرار إدانة الصهيونية في العام نفسه) والذي قاد لاتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ ولإبرام معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، ولبدء محادثات بين إسرائيل وسوريا ولبنان، والنتيجة المستخلصة طبعاً أن مفاوضات السلام سمحت بشرعنة دولية للصهيونية ولإسرائيل وبتآكل لمفهوم الحق الفلسطيني وصولاً إلى ما نشهده حاليّاً من هجمة أمريكية . إسرائيلية كاسرة بتغطية عربيّة مبطّنة أحيانا وصريحة أحيانا أخرى من أهدافها إنهاء مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة وإلحاق القدس والمناطق المحتلّة بإسرائيل وإقفال قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وإذا كان فصل المسار الفلسطيني . العربيّ المذكور ليس ممكنا عن التحوّلات العالمية الكبرى التي تزامنت معه وخصوصا سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، فلا يمكن فصله أيضاً عن صعود اتجاهات اليمين المتطرّف المعادية للإسلام والمسلمين في أوروبا الغربية والشرقية وأمريكا الشمالية واللاتينية، وتحوّل روسيا والصين إلى

قوتين داعمتين للاستبداد في العالم، ولا تقلان كراهية وسوء فهم لقضايا المسلمين عن اليمين المتطرّف الغربي، وتعتمدان مفاهيم الأنظمة الدكتاتورية للحركات الشعبيّة والحركات المقاومة للاحتلال، أما تصويتهما ضد مشاريع القرارات الأمريكية فلا يصبّ بالضرورة في بند مقاومة الاحتلال، بل في باب مقارعة الأمريكيين سياسيا ودبلوماسيا.

يدلّ تصويت الأمم المتحدة الأخير، رغم فشله، على سيرورة بائسة لأحوال العالم مظهرها الأساسيّ استشراء جبروت القوّة والتسلّط والغلبة، ومع ذلك نشهد أشكالاً من المقاومة العنيفة التي يقابل المظلومون بها الظالمين وإشارات كثيرة على أن ما يحصل ليس قدر البشريّة الأخير.

أين أخفقت «حماس» في عملية خانيونس؟

ميرفت عوف ـ ساسة بوست ـ ٢٠١٨/١٢/٥

بالقرب من موقف سيارة مخيم الشاطئ الواقع غرب مدينة غزة، تجمهر مجموعة من الأشخاص قبل أيام على وقع مشادة كلامية تطورت نحو اشتباك بالأيدى، هذه المشادة نجمت عن اشتباه مواطن في سيدة من سكان المنطقة؛ وأنها عنصر من القوة الإسرائيلية الخاصة التي نشرت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة «حماس»، صورها قبل أيام على إثر عملية خانيونس.

حين اكتشف ذوى السيدة ما تعرضت له من اتهام وسط الشارع؛ سارعوا لضرب الرجل، ليظهر من الحادث أن المواطنين في غزة قد خزنوا صور القوة الخاصة بذاكرتهم في محاولة منهم لمساعدة الأمن في الوصول إلى تلك العناصر، والمحصلة أن تفاصيل المعركة التي سبقتها آمال كبيرة بتحسن الوضع في قطاع غزة إثر تفاهمات التهدئة مع إسرائيل ليست كما بعدها، وأن «حماس» التي احتفلت بما اعتبرته نصرًا في كشف القوة الخاصة؛ باتت تُدرك أن الوقت القادم هو الأخطر في معركتها مع العدو الإسرائيلي.

حين اعترف «العميل» ولم تصدقه حركة المقاومة

في الخامس من مايو (أيار) الماضي، اشتبهت عناصر من كتائب عز الدين القسام بوجود جهاز تنصّت، زرع في غرفة مقسّم للاتصالات السلكية التابعة له والواقعة بين منطقة الزوايدة التي تتوسط بطبيعتها الخضراء قطاع غزة ومدينة دير البلح، وتحديدًا داخل منزل يعود لعائلة الحايك.

وسرعان ما استُدعيت عناصر في مجال هندسة الاتصالات الأكثر خبرة لحل لغز هذا الجهاز، إذ نجح هؤلاء «بعد عملٍ وجهدٍ دؤوب في الوصول إلى تلك المنظومة الخطيرة، وأفشلوا هذا المخطط الاستخباري التجسسي الكبير الذي كان يعوّل عليه العدو وأجهزة مخابراته» كما أعلنت «حماس»، إلا أن بعض الأسرار التي اكتشفها الخبراء ربما لم تخرج حتى إلى آذان قادة «حماس» الذين انتظروا حل اللغز؛ إذ كانت المنظومة الخطيرة تحمل في تركيبتها التفجير الآلي؛ مما أوقع انفجارًا شديدًا أدى إلى «استشهاد ستة من خيرة شباب حماس» كما يقول المناصرون للحركة.

وعلى الجانب الآخر، قالت «حماس»: إن رجالها «كانوا يتعاملون مع أكبر منظومة تجسس فنية زرعها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال العقد الأخير»، لكن «كتائب القسام» التي وعدت بكشف تفاصيل العملية لاحقًا لم تفعل ذلك، وتوقف الأمر عند اتهام اسرائيل بالمسؤولية عن العملية دون معرفة كيف تمكن من ذلك. وبقى الغالب لدي المحللون أن عملاء فلسطينيين هم من قاموا بوضع عبوة ثقيلة في كابينة اتصال سرية خاصة بالمقاومة لاختراق أنظمة الاتصالات التابعة لها، كما وضعوا جهاز تشويش واختراق الاتصال.

وكما هو معتاد إثر هذه العمليات تقوم «كتائب القسام» والحكومة في غزة بحملة أمنية تسفر عن الكشف عن عملاء فلسطينيين تورطوا في تنفيذ هذه العملية، وكان أحدهم مقاول فلسطيني يبلغ من العمر ٤٧ عامًا تم تجنيده خلال مروره من حاجز بيت حانون (إيرز) إلى الأراضي المحتلة، الصادم أن هذا العميل الذي أصدر

القضاء العسكري في داخلية غزة ضده حكمًا بالإعدام شنقًا حتى الموت قبل يومين فقط، كان قد اعترف إثر اعتقاله مباشرة بعد تفجير مقسم الاتصالات، أي قبل نحو ستة أشهر، بقيامه بمساعدة قوة خاصة إسرائيلية داخل قطاع غزة، وقال إنه وفر لها دعمًا لوجستيًا مهمًا، لكن أمن المقاومة استبعد صحة ما قاله؛ لترجيح استحالة مخاطرة دولة الاحتلال بإدخال قوة خاصة للقطاع ولعدم تقديم العميل أدلة على ذلك، وبذلك ضُمت هذه العملية إلى مجموع العمليات الاستخباراتية التي تمكنت فيها حماس من تفكيك خلاياها من العملاء، والتي كان أبرزها كشف الخليّة التي اغتالت القياديّ في القسّام مازن فقها في مارس (آذار) الماضي، ونفذ حكم الإعدام في حق ثلاثة متورطين في مقتله في ٢٥ مايو الماضي.

«حماس» تدفع ثمنًا باهظًا لإهمال معلومات أمنية!

خلال الأيام القليلة الماضية، عاد العميل السابق ليصبح محور حديث الساحة الفلسطينية؛ إذ كانت المعلومة التي أدلى بها وتم إهمالها محطة جديدة في معركة الفلسطينيين الاستخبارية مع إسرائيل؛ وذلك إثر التطورات التي تمخضت عن عملية «حد السيف» التي وقعت في خانيونس يوم الحادي عشر من نوفمبر (تشرين الأول) ٢٠١٨، والتي أسفرت عن استشهاد ستة من «كتائب القسام»، أبرزهم القيادي نور بركة على يد قوة إسرائيلية خاصة كانت «تجول وتصول» في قطاع غزة.

ودفع الانتقال للحديث عن تفاصيل هذه العملية قوى الأمن بغزة للعودة إلى التحقيق من جديد مع هذا العميل، فتعرف على صور اثنين من عناصر القوة الإسرائيلية الخاصة التي شاركت في عملية خانيونس، ولذلك كان هذا العميل أول من أُقر إعدامه قبل يومين مع خمسة عملاء آخرين، وقد جاء في لائحة الاتهام ضده أنه قام بإدخال قوات خاصة إلى قطاع غزة في أكثر من مرة، كما أنه: «قدَّم معلومات عن رجال المقاومة، وتحديد أماكن سكناهم ووسائل تنقلهم، وقام المتهم باستئجار قطعة أرض لتسهيل دخول قوات خاصة لتنفيذ مهام في قطاع غزة، ورصد المنطقة التي كان يسكن فيها الشهيد مازن فقها، وتقديم معلومات عنها».

وبالعودة إلى تفاصيل عملية خانيونس التي وقعت مساء يوم الأحد، فبينما كان عناصر القسام يؤدون مهام «الرباط»، كلٌّ في مكانه في منطقة حدودية تقع شرق مدينة خانيونس، مرت سيارة من نوع فولكسفاجن بها مجموعة من الرجال والنساء؛ فاشتبه بها عناصر القسام وأوقفوها على حاجز أمني، ليُقدم مَن بالسيارة بطاقات شخصية تحمل أسماء وصور مواطنين فلسطينيين، اكتشف لاحقًا أنها مزيفة، وادعى هؤلاء أن مهمتهم هي نقل المرضى والمصابين وإعادتهم إلى بيوتهم، وكان معهم كرسي متحرك، هذه المعلومات الأولية، بالإضافة لكون لهجة المتحدثين لا تتطابق مع لهجة سكان شرق خانيونس التي ادعوا أنهم منها؛ أثارت شكوك قوى الأمن في غزة، وحينها طلب العناصر من السيارة الانتظار لحين وصول المسؤول الأمني القائد بـ«كتائب القسام» و«ابن المنطقة» نور الدين بركة، الذي سرعان ما أعلن عدم قناعته بالمعلومات أيضًا، خاصة أن القوة قالت إنهم جاءوا لتقديم المساعدة الطبية لإحدى نساء منطقة عبسان، والتي تأكد بركة بنفسه أنها قد توفيت منذ فترة.

وحين شعرت القوة الخاصة الإسرائيلية بقرب انكشاف أمرها بادرت بإطلاق النار على عناصر «القسام» بالتزامن مع وصول فرقة خاصة من سلاح الجو الإسرائيلي لإنقاذهم من القتل، أو الأسر على أيدي «كتائب القسام»،

ورغم أن عملية الإنقاذ لا زالت ضمن التعتيم المعلوماتي من قبل الرقابة العسكرية الإسرائيلية، إلا أن موقع «إسرائيل أوف تايمز» نقل رواية ادعى أنه استخلصها من إرسال اللاسلكي لعناصر «حماس»، جاء فيها أن العناصر خاطبوا بعضهم قائلين: «إلى جميع القوات والمواقع، سيارة فولكسفاجن زرقاء تسير بشكل مشبوه وبسرعة كبيرة بالقرب من الجامعة الإسلامية، هناك أشخاص مشبوهون في المركبة، إنهم خطرون، اقتربوا بحذر».

وبحسب الموقع فإن عناصر من حماس اعتقدوا في البداية أن القوة الخاصة «عصابة إجرامية، أو ربما جماعة ميليشيا لا تخضع لسيطرتها»، لكن سرعان ما أدرك عناصر «القسام» أنهم يتعاملون مع إسرائيليين، ويقول أحد الأصوات عبر اللاسلكي: «طائرت مقاتلة تمر فجأة من فوقنا، على الجميع توخي الحذر، أصغوا جيدًا لتعليماتنا، إنهم يهود».

ويزعم تقرير الموقع الذي نقل إشادة القادة الإسرائيليون بمحاولة إنقاذ الجنود الإسرائيليين من الأسر وقتل المزيد منهم، ووصفوه بـ«البطولي» أن: «المسؤولين في حركة حماس اعتبروا أن المعركة كانت فاشلة؛ لأن الهدف الرئيسي منها كان الإمساك بالجنود الإسرائيليين الذين كادوا يضعون أنفسهم في قبضة حماس».

وانتهت هذه الاشتباكات بمقتل بركة وستة مقاومين آخرين، ومقتل قائد الوحدة الإسرائيلية وهو ضابط رفيع، وإصابة ضابط آخر، وفقًا لمصادر في حركة «حماس». وكانت الوحدة الإسرائيلية قد حضرت من أجل تبديل معدات للتنصت داخل القطاع، كانت منصوبة من قبل في أماكن محددة، وهو الأمر الذي أكدته مصادر إسرائيلية، إذ اعتبرت أن هدف تلك القوة الإسرائيلية الخاصة هو القيام بعملية استخبارية لجمع المعلومات عن القدرات العسكرية لحركة «حماس» والفصائل الفلسطينية الأخرى أو زراعة جهاز تجسس في مكان ما بمدينة خانيونس.

ما بعد عملية خانيونس.. هل ستعاود قوات الاحتلال عملياتها الخاصة في قطاع غزة؟

انتهت ليلة عملية خانيونس القاسية، ولم ينته حتى الآن ما بعدها عند حدود القصف المتبادل بين فصائل المقاومة والاحتلال الذي توقف بهدوء ناتج عن تحركات دولية؛ فقد سارعت «حماس» بالتحفظ على كل ما خلفته القوة الإسرائيلية من أمتعة شخصية ومشروبات وطعام، وخيام، وأدوات اتصالات، ولوحات إلكترونية لم تعرف وظيفتها.

ثم انطلقت في حملة أمنية ركزت على المناطق الشرقية لمدينة خانيونس، وتحديداً قرب الحدود مع إسرائيل، في محاولة لمنع هرب المشتبه بهم في مساعدة القوة، فيما شهد داخل المناطق الفلسطينية عشرات الحواجز الأمنية التي تقوم بتفتيش السيارات.

وكان الأكثر بروزًا في تحركات قوى الأمن في غزة هو ما حدث في يوم ١٢ نوفمبر ٢٠١٨، حين نشر موقع «كتائب القسام» صورًا واضحة لأفراد القوة الخاصة، بينهما امرأتين؛ بدا فيها جميع العناصر ذوو ملامح قريبة جدًا من الملامح العربية، وفيما طلب «القسام» من سكان قطاع غزة تقديم أية معلومات تتوفر عن هؤلاء، كانت الرسالة الأخطر موجهة للإسرائيليين، وسؤالهم عن العناصر المنتمين لوحدة تسمى «سييرت متكال» أو «سرية

الأركان»، وتعد أكثر وحدات جيش الاحتلال نخبوية؛ إذ أنشأت «حماس» خطًا تليفونيًا أشبه بالمخبر الأمني، دعت فيه الإسرائيليين للاتصال دون كشف أسمائهم وتزويدها بمعلومات عن الوحدة.

وتكمن الخطورة على الاحتلال هنا كما يقول المحلل السياسي في موقع «يسرائيل بلاس» ابن كاسبيت، أن: «إسرائيل دولة صغيرة ومن السهولة بمكان التعرف على وجوه العناصر التي نشرتها حماس وتشخيصها، وتبادل الحديث بشأنها، وكشف المزيد من المعلومات التي قد تعرض أمن إسرائيل للخطر»، وتابع ابن كاسبيت القول: «ما قامت به حماس تسبب بإشكالية كبيرة لمنظومة الأمن الإسرائيلية؛ ما يفرض عليها نمط عمل جديد في أدائها الميداني، وإحداث تغيير جوهري في طرق العمل الاستخبارية السرية، وربما يؤثر سلبًا على تفوقها الدائم في هذا المجال أمام أعدائها».

ولمواجهة تحركات «حماس» قامت إسرائيل بدفع إدارة «فيسبوك» لحذف صور أعضاء القوة الإسرائيلية الخاصة التي نشرتها «القسام»، ومنعت تداولها أيضًا عبر المراسلات الخاصة، إلا أن أمن المعلومات التابع للمقاومة تمكن من اختراق العديد من الصفحات والمواقع الإسرائيلية وقام بنشر الصور.

وبالعودة إلى ما تأكد من أن هذه ليست المرة الأولى التي تدخل فيها قوات عسكرية خاصة إلى عمق القطاع، وأن القوة التي تورطت في عملية خانيونس مكثت أكثر من ٢٤ ساعة على الأقل قبل خروجها لتنفيذ مهمتها؛ إذ كان لدي القوة بيت مستأجر، وعملت تحت إطار العمل الإنساني؛ يضع احتمال وجود قوات أخرى دخلت القطاع ولم تخرج بعد، بدليل أن قوى الأمن في غزة قامت بإغلاق جميع منافذ القطاع وزيادة المراقبة والمتابعة في المناطق الحدودية خشية أي تحرك غريب.

وبالرغم من اعتراف إسرائيل بتلقيها ضربة موجعة في ظل قناعاتها أن نسبة الفشل بين مئات العمليات السرية في السنة في كل الجبهات والأماكن تقترب من الصفر، إلا أن فشل عملية خانيونس لن يوقف العمليات العسكرية السرية الإسرائيلية في قطاع غزة، إذ تؤكد مصادر في جهاز الأمن الإسرائيلي على أن هذه العمليات «ضرورية وستتواصل، بعد استخلاص العبر ذات العلاقة من هذه العملية الفاشلة»، وهنا تشبه المصادر الإسرائيلية مصير هذه العملية بمصير إسقاط طائرة التجسس الروسية في غرب سوريا قبل شهرين، إذ إنها عملية قيّدت حرية التحركات الإسرائيلية في سوريا، وكان لها تبعات، لكن قوات الاحتلال عادت خلال الأيام القليلة الماضية، واستأنفت ضرباتها في الأراضي السورية.

متاعب نتنياهو تنتهي باستقالته أم بحرب؟

د. عصام نعمان ـ الخليج ـ ٢٠١٨/١٢/٨

يعاني بنيامين نتنياهو متاعب شتى، قانونية وسياسية وعسكرية. الشرطة «الإسرائيلية» أوصت بتقديم لائحة اتهام ضده وضد زوجته سارة، لمحاكمته على وجود علاقة رشوة، ومنح تسهيلات ضريبية، لمالك شركة اتصالات وموقع «والا» الإخباري، مقابل إعطائه «تغطية صحفية ودودة». ويواجه نتنياهو اتهامات مماثلة في قضيتين أخريين تتعلقان بقبوله هدايا من رجال أعمال، ومحاولته التوصل لاتفاق مع قطب إعلامي آخر للحصول على تغطية أفضل، مقابل فرض قيود على صحيفة منافسة.

نتنياهو باقٍ في منصبه رغم كل هذه الاتهامات، لأن قانون أساس الحكومة يسمح له بذلك، إلا إذا تمّت إدانته جنائياً بعد محاكمته. المعارضة بشخص رئيستها تسيبي ليفني دعته إلى الرحيل «قبل أن يُقوّض بمخالفاته سلطات إنفاذ القانون». وسائل إعلام عدّة أيدت دعوة المعارضة. عضو كنيست سابق ذكّره بموقفه قبل عشر سنوات، عندما كان حينها رئيساً للمعارضة، وطالب رئيس الحكومة آنذاك إيهود أولمرت، المحاصر بشبهات، بأن يستقيل.

نتنياهو يتجاهل انتقادات معارضيه، يبدو حائراً بين اتخاذ أحد موقفين: إجراء انتخابات مبكرة للحصول على تفويض شعبي جديد، مما يضطر المدعي العام إلى التفكير مرتين قبل الإدعاء عليه، أو زجّ دويلته في حربٍ على لبنان، مؤمّلاً أن يخرج منها بطلاً ومبدداً للاتهامات الموجّهة إليه.

خيار الانتخابات المبكرة مفهوم ومطلوب. لكن، لماذا الحرب على لبنان؟!

ثمة إشارات وتحليلات متعددة. أواخر الأسبوع الماضي أمر نتنياهو، بوصفه وزيراً للحرب، بشن عملية «درع الشمال» لتدمير أنفاق، امتد أحدها إلى محيط مستوطنة المَطَلَّة القريبة من حدود لبنان مع فلسطين المحتلة. اقتصار العملية التي بدأت وسط ضجة إعلامية ضخمة، على قيام حفارتين بأعمال حفرٍ محدودة، أثار ردود فعل سلبية وساخرة. المعلّق العسكري يوسي هيوشع قال ساخراً «إن حزب الله لا يحتاج إلى نفق للوصول بصواريخه إلى عمق البلاد»!

إزاء ردود الفعل السلبية المتزايدة، استعاض نتنياهو عن عنوان «درع الشمال» بتعبير «نشاطات» يقوم بها الجيش على الحدود. ثم ما لبثت وسائل إعلامه أن عمّمت صورة لرجلين غير مسلحين في نفق يبدو آخره مفتوحاً على فتحة مضيئة، يسارعان إلى الخروج منه «بعدما كشف جنود «إسرائيليون» (لا يظهرون في الصورة) أمرهم»! غير أن صورة النفق غير الموثقة وغير المقنعة حملت إعلاميين معارضين إلى التساؤل عن الغاية من الحديث عن كشف أنفاق سبق للسلطات العسكرية أن أعلنت كشفها العام ٢٠١٤؟

انكشاف هذه المناورات الإعلامية الهزيلة، حمل وسائل إعلام نتنياهو على التركيز على ما هو أهم: ذهابه، بوصفه أيضاً وزيراً للخارجية (في حكومة مستمرة بعد استقالة أفيجدور ليبرمان بغالبية صوت واحد) إلى بروكسل لدعم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الموجود هناك لمطالبة وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي بفرض

عقوبات على إيران لإجرائها تجربة على صاروخ باليستي متوسط المدى يمكن أن يطال «إسرائيل» ودولاً أوروبية. صحف «إسرائيلية» عدّة كشفت أيضاً أن للقاء بومبيو غاية إضافية هي إقناع الولايات المتحدة بضرورة فرض عقوبات على لبنان لتهاون حكومته مع حزب الله الذي أقام مواقع ومعامل لصنع الصواريخ، ولتطوير دقة تصويبها تحت طائلة ضربها وتدميرها، إذا امتنعت الحكومة اللبنانية عن التعاون في عملية إزالتها.

إلى ذلك، كشف رئيس الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يادلين في مقابلة مع إذاعة FM 103 أن الهجمات الجوية «الإسرائيلية» داخل سوريا انخفضت إلى الصفر تقريباً.

هذه الوقائع زادت من مخاوف «الإسرائيليين»، مسؤولين ومواطنين. ها هو قائد الجبهة الداخلية اللواء تامير يقول إن الجبهة المذكورة ستواجه تحديات كبيرة خلال أي حرب مقبلة، وإن «الإسرائيليين» في تل أبيب لن يتمكنوا من تناول فنجان قهوة خلالها نتيجة خطورتها («معاريف» ٢٩/١١/٢٠١٨). رئيس هيئة الأركان السابق اللواء دان حالوتس اعترف بعد عملية خان يونس الفاشلة بأن «إسرائيل» «فقدت قوة الردع».

إزاء كل هذه الوقائع والمخاوف، يبرز سؤال: هل يلجأ نتنياهو، الغارق في متاعبه القانونية والسياسية والأمنية، إلى عملية يائسة أملاً بالخروج منها بشنِّ حربٍ على لبنان؟

كثيرون من أهل الرأي في «إسرائيل» يستبعدون ذلك. أما في لبنان فيجزمون بأنه إذا فعل فستكون هزيمته مدوِّية.

التطبيع والمطبِّعون والمواجهة

علي محمد فخرو(*) . مركز دراسات الوحدة العربية . ٢٠١٨/١١/٣٠

للنظر في موضوع التطبيع والمطبَّعين مع الكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلّة بموضوعية، وفي الوقت نفسه بالتزام بالثوابت القومية، يجدر أولاً إبراز الأسس والمعايير والقيم والالتزامات التي يجب أن تحكم الموضوع الفلسطيني برمَّته.

أولاً، التأكيد القاطع أن فلسطين أرض عربية، وهي جزء جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية من الوطن العربي، إذ إنها الجزء الذي يربط الجناح الشرقي بالجناح الغربي من هذا الوطن، وبالتالي يجعل وحدة الوطن العربي ووحدة الأمة العربية في المستقبل هدفاً ممكن التحقيق.

من هنا فإن عروبة فلسطين هي في قلب الهدف القومي الوحدوي العربي الذي ناضلت، وتناضل وستناضل، أجيال عربية من أجل تحقيقه كمدخل لنهوض وأمن وتنمية المجتمع العربي برمّته.

ثانياً، وكنتيجة للبديهية الأولى، فإن غزو واحتلال فلسطين من جانب اليهود الصهاينة وتشريد الملايين من شعبها العربي إلى خارج وطنهم التاريخي هو اعتداء استعماري استيطاني استئصالي، لا على الشعب العربي الفلسطيني فقط، وإنما أيضاً، وبنفس القوة والخطورة، على شعوب الأمة العربية كافة. لذلك فإن الكيان الصهيوني هو عدو لكل العرب، ولا يمكن التسليم له بأي جزء من فلسطين العربية. وهذا يعني أن مشروع الدولتين، حتى لو قبل به الفلسطينيون وبعض العرب كمرحلة مؤقتة تفرضها موازين القوى، هو مشروع مرفوض من حيث المبدأ، وبالتالي فإن اعتراف اتفاقية أوسلو بسلطة ذلك الكيان على الجزء الفلسطيني المحتل في عام ١٩٤٨ هو اعتراف غير شرعي لأنه تمَّ بالقسر والتهديد والتجويع والوعود الكاذبة.

أقصى ما يمكن القبول به هو دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش فيها اليهود المسالمون مع المسيحيين والمسلمين العرب، وهي دولة قطرية عربية، عضو في جامعة الدول العربية، ينطبق عليها كل ما ينطبق على بقية أقطار الوطن العربي من التزامات ومن تحولات مستقبلية تقرِّرها أجيال المستقبل العربية ضمن سعيها المستمر لقيام الوحدة العربية، أيَّاً سيكون شكلها، وأيّاً ستكون خطوات تدرُّجها، طال الزمن أم قصُر.

وثالثاً، فإن المشروع الصهيوني أكد، منذ انطلاقاته الأولى، وبلسان أعداد كبيرة من قادته، وبتسجيلات كتابية في ملايين الصفحات، أن الوطن الصهيوني النهائي المطلوب سيمتدُّ، معتمداً على أساطير دينية مختلقة ومتخيَّلة وتزويرات تاريخية، من النيل إلى الفرات. وهو، إذاً، مشروع استعماري حربي توسُّعي ضد كلّ العرب وضدّ وجودهم في قلب وطنهم العربي، وهو مشروع لن يقبل بأقلَّ من هيمنة جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية على الوجود العربي المستقبلي.

يكفي أن نتذكر مشروع الصهيوني ورئيس الكيان السابق، شمعون بيريز، القائل بضرورة قيام شرق أوسط عربي – «إسرائيلي» موسَّع جديد يقوم على تفوُّق وقيادة علمية وتكنولوجية واقتصادية صهيونية، وعلى تمويل مالي عربي وقوة عمل رخيصة عربية وسوق عربي كبير واحد مشترك... يكفي أن نتذكر ذلك حتى نعرف ما ينتظر

كل العرب، وليس الفلسطينيين منهم فقط، من إذلال واستغلال وخضوع للماكنة الصهيونية، ولمن يستعملها من دول الغرب، للسيطرة على الثروات العربية ونهبها من جانب النظام الرأسمالي العولمي الممنهج المتوحِّش.

ورابعاً، وفي ضوء كل ذلك، فإن فكرة السلام والتعايش مع الكيان الصهيوني، وذلك، كما يدَّعي المطبِّعون من أجل دخول العرب عصر العلم والتكنولوجيا واجتذاب استثمارات الاقتصاد العولمي لبلاد العرب المتخلِّفة والمتعطشة للمساعدات الخارجية، هي فكرة وهمية، مبنيَّة على تصورات ساذجة؛ فلا الغرب الرأسمالي الجشع، الذي خبر العرب وعوده وحيله وأكاذيبه طوال القرن العشرين، ولا العداء الصهيوني التاريخي المتمثل بعشرات التصريحات القائلة بضرورة إبقاء العرب متخلِّفين ومجزَّئين ضعافاً لا يوجِّهون أي خطر من أي نوع كان للوجود الصهيوني في كل أرض العرب، هما في وارد مساعدة العرب على النهوض من تخلُّفهم التاريخي المأسوي البشع. وحتى لو تغيَّرت طبيعة الطرفين فإن الثمن سيكون استباحة لأرض العرب ونهباً لثروات شعوبها وإلحاقاً للوطن العربي المهمَّش بالمركزية الغربية الاستعمارية.

وخامساً، وأخيراً، فقد وقَّعت عدة أقطار عربية معاهدات واتفاقيات سلام وتعاون مع الكيان الصهيوني، فما الذي كسبته تلك الأقطار العربية من وراء تلك التنازلات والأحلام الوهمية؟ هل أدَّى ذلك إلى أوضاع اقتصادية أفضل؟ أم أن تلك الأقطار تعيش اليوم أسوأ وأحلك أوضاعها الاقتصادية المتردِّية؟ ويعرف القاصي والداني أن الكيان الصهيوني يريد وسيسعى لجعل كل تنازل اقتصادي وأمني وكل اعتراف تطبيعي في تلك الاتفاقيات تنازلاً أبدياً لا رجعة عنه وحقاً وجودياً ضرورياً لقوة وأمن الكيان الصهيوني.

لنستمع إلى التصريحات الصهيونية في أيامنا الحالية في شأن انتهاء حقبة الامتياز المائية والجغرافية التي أعطيت للكيان الصهيوني، كجزء من اتفاق وادي عربة بين الكيان والأردن، لنعرف أن المؤقت في العقل الصهيوني هو دائم ومخلَّد. فما إن طالبت السلطات الأردنية بإرجاع المناطق المؤجرة للكيان الصهيوني في وادي عربة، التي انتهت مدة تأجيرها بعد مرور خمس وعشرين سنة في عامنا هذا، حتى أعلن القادة الصهاينة أنهم سيصرُّون على التفاوض في شأن تجديد ذلك التأجير. ويعرف الجميع معنى كلمة التفاوض مع الكيان الصهيوني، الذي سيجيِّش كل قوى الضغط الأمريكية ليجعل التفاوض مدخلاً لتحقيق كل المطالب الصهيونية، وليرغم الحكومة الأردنية على قبول كل التنازلات الوطنية والاقتصادية المطلوبة.

ولنا عبرة في مفاوضات أوسلو الشهيرة بينما بين سلطة الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، التي كان من المفروض أن توصل إلى حلٍّ عادل للموضوع الفلسطيني خلال خمس سنوات كحدٍّ أعلى، وإذا بخمس وعشرين سنة تمرّ من دون الوصول إلى حل. أثناء تلك المدة ماطل الصهاينة حول كل نقطة وبنوا مزيداً من المستوطنات، وهوَّدوا القدس، واستولوا على نصف الضفة الغربية وضموُّها رسمياً لكيانهم، وأبقوا ملايين الفلسطينيين في المنافي والملاجئ خارج وطنهم. أما الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف والداعم والمندمج العضوي في المشروع الصهيوني، فإنها أبقت تلك المفاوضات عديمة الجدوى وجثة ما بين الحياة والموت، باستعمال الضغوط والابتزاز والوعود الكاذبة، وبمنع كل دول العالم من امتلاك ضمير أو أخلاق في أي مجال

دولي سياسي أو حقوقي تجاه الموضوع الفلسطيني، إلّا إذا كان في مصلحة ترسيخ الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة.

وفي الحقبة الأخيرة، وخصوصاً بعد تسلُّم رئيس – وصفته عشرات الكتب الأمريكية وشخَّصه عشرات الاختصاصيين الأمريكيين بالنرجسي غير المتوازن وغير الأخلاقي – مقاليد السلطة في واشنطن، ازدادت المؤامرة كبراً وعنفواناً. لقد ثبتت أمريكا الحق الصهيوني في أن تكون القدس عاصمة كيانه الأبدية؛ وجاهرت بعدم حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم تحت أيٍّ مسمّى وأي وسيلة قانونية؛ ودشَّنت خطوات التآمر لتدمير مؤسسة الأونروا؛ ووعدت العالم بتقديم صفقة إذلالية حقيرة تحت مسمَّى «صفقة القرن»، توصل الموضوع الفلسطيني إلى نهايته المميتة وتؤكِّد الهيمنة التامة الكاملة الصهيونية على فلسطين وشعبها، وتقود إلى تطبيع كامل مع كل الأقطار العربية. وكجزء من هذه الصفقة أغوَتْ وابتزَّت العديد من سلطات ورجالات بعض الأقطار العربية للبدء باتخاذ خطوات التطبيع المتسارعة مع الكيان الصهيوني. ولقد عرفت أمريكا كيف تخلط الأوراق السياسية، وكيف تجيِّش وتموِّل وتسلِّح وتثبِّت من خلال استخباراتها، أشكالاً لا حصر لها من التنظيمات الجهادية المتزمِّتة الإرهابية في طول بلاد العرب وعرضها، وتنجح في جعل عبثية جنون تلك التنظيمات، زوراً وبهتاناً، تحت راية الدين الإسلامي. وكانت النتيجة هي إيصالنا إلى أن نعيش الوضع السريالي العربي الحالي، ونكتوي بنيران حركات الرِّدَّة الفكرية والسياسية والقومية التي نجحت في إدخال بعضنا في هوَس قبول المشروع الصهيوني والتطبيع معه تمهيداً لإدماجه الشامل في الحياة العربية.

في ضوء تلك الأسس الوجودية العربية، وضرورات الالتزامات القومية في حدِّها الأدنى، وتنامي الأخطار والمطامع من جانب الصهيونية في فلسطين وبقية أقطار الوطن العربي، لا يستطيع الإنسان إلّا أن يتساءل عن المبرِّرات والموجبات والمصالح التي تقف وراء اندفاع البعض الحالي نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني.

برَّر البعض توجههم نحو التطبيع بالقول إن مسيرة التنمية في بلاد العرب قد تعثَّرت بسبب أعباء الصِّراع العربي – الصهيوني المكلفة. ولكن هل أن التنمية في بلاد العرب قد تعثرت حقاً بسبب تلك الأعباء، أم أن التنمية قد تعثرت، كما تؤكدها مئات الدراسات والتقارير الدولية، بسبب الفساد المالي والسياسي والأخلاقي المتجذِّر في كثير من مؤسسات الحكم والإدارة العربية، وبسبب الاقتصاد الرَّيعي الذي يسمح بتركيز الثروة في يد أقلية، بعيداً من رقابة مؤسسات المجتمع المدني العربي ومشاركتها، وبسبب الارتباط التابع العاجز مع مؤسسات الاقتصاد والمال الرأسمالية العولمية المهيمنة؟ فضلاً عن أن بعض الأنظمة العربية الوطنية دفعت ثمن مواقفها الاستقلالية بحرمانها الكثير من الميزات الاقتصادية في السوق العالمية التي كانت متاحة لغيرها من الحكومات والدول «المتعاونة» مع الغرب.

يبرِّر البعض الآخر بالقول إن الخلافات والصراعات العربية – الإيرانية قد وصلت إلى حدود إمكان الهيمنة الإيرانية على كل المشرق العربي. ولما كان الوضع الإقليمي العربي قد وصل إلى أقصى حدود التمزُّق والضعف، فإن الحكمة والضرورات الاستراتيجية تتطلبان بناء جبهة واحدة مع الكيان الصهيوني، المعادي بقوة وعنف لأي تمدُّد أو صعود إيراني في الشرق الأوسط، من أجل تطويق النفوذ الإيراني ومنع تمدُّده.

نحن العرب، لدينا ألف مشكلة ومشكلة مع إيران، وبعض قادتها ومؤسساتها يتحملون مسؤولية تفاقم الكثير من تلك المشاكل والصِّراعات؛ ولكن، هل حقاً أن الطريق لمواجهة وحلَّ تلك القضايا مع إيران يمرَ عبر النفوذ والإمكانيات الصهيونية؟ ألا يكمن الحل وتكمن قوة المواجهة في بناء منظومة إقليمية قومية عربية، متناسقة ومتعاونة، قادرة على أن تواجه إيران بنديَّة وتوازن، وإقناعها بالتعايش السلمي مع جيرانها العرب؟

أليس الوضع العربي والانقسامات العربية العبثية والارتماء في أحضان الغرب الاستعماري هي السبب في تدخلات كل دول الجوار العربي، من مثل إيران وتركيا، ومن مثل العدو الصهيوني نفسه، الذي تعمل استخباراته ليل نهار على تمزيق لحمة المجتمعات العربية؟

وينبري آخرون من المطبّعين بالقول إن العرب هم في أشدّ الحاجة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الصهيوني. ولكن هل حقاً أن التقدم العلمي والتكنولوجي متركّز فقط في الكيان الصهيوني؟

أليس ذلك التقدم موجود في دول غربية وشرقيه كثيرة، وهو معروض للبيع وللتعاون لمن يريد أن يشتري أو يبني مشاريع مشتركة؟

ويتعلل بعض المطبِّعين بأن قسماً من الفلسطينيين يتعايشون مع الوجود الصهيوني ويعترفون بديمومة وجوده في الجزء الذي يحتله حالياً. ولكن هل يستطيع الفلسطيني، القابع تحت قبضة القوة الأمنية والقانونية والاقتصادية الصهيونية، والمواجه يومياً لكل أنواع المضايقات في معيشته الحياتية الأساسية، إلّا أن يتعايش مرحلياً مع سلطة ذلك الكيان؟

مع ذلك، ألا تقنع العديد من الانتفاضات الشعبية الفلسطينية الشاملة، والتضحيات الهائلة التي يقدمها الفلسطينيون يومياً، من مواجهة لقتل ممنهج متعمَّد، وتدمير منازل، واقتلاع أشجار، واستيلاء على أرض وسرقة مياه، وإبعاد عن الوطن، وإدخال إلى السجون من دون محاكمات عادلة... ألا يُقنع كل ذلك المطبّعين بأن لا يخذلوا الشعب الفلسطيني ويُدخلوه في حالة اليأس بسبب تطبيعهم المجاني مع عدو مجرم قاتل مستبيح للعمران وللبشر؟

هنا، نصل إلى ضرورة طرح السؤال المفصلي التالي: ما المطلوب؟ وما الخطوات العملية، سواءٌ من بعض الجهات الرسمية العربية أو من مؤسسات المجتمع المدني العربي، لمواجهة التطبيع الحالية والمطبّعين الخارجين عن إرادة شعوبهم؟

هذا سؤال يحتاج إلى أن تعالج جميع جوانبه العملية في الواقع العربي. ولأنه سؤال الساعة سنجيب عنه بتفصيل في افتتاحية أخرى مستقبلية.

(*) علي محمد فخرو: كاتب ومفكر سياسي عربي من البحرين، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

فضيحة إسرائيل الجديدة

نوح فيلدمان . الاتحاد . ٢٠١٨/١٢/٧

عندما سمعت أن الشرطة الإسرائيلية أوصت بتوجيه تهمة الفساد إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، للمرة الثالثة، كنت أعرف مهمتي: كتابة عمود عن لحظة محددة للكفاح من أجل الحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون.

لقد كان الاتهامان السابقان بالفساد عاديين. أما هذا الثالث، المعروف باسم «القضية ٤٠٠٠»، فيزعم أن نتنياهو، الذي خدم لفترة طويلة، كان يستخدم منصبه لصالح المستحوذ على أكبر مزود للاتصالات في إسرائيل، مقابل تغطية إخبارية مواتية من الفرع الإعلامي للشركة. وهذا السلوك، على افتراض أنه حقيقي، يقوض حرية الصحافة ويعرض للخطر الديمقراطية التناوبية.

لكن قبل الخوض في تفاصيل الفضيحة، وما الذي يجب على مكتب النائب العام الإسرائيلي القيام به تجاه توصية الشرطة، ينبغي التوقف من أجل اعتراف. باعتباري أميركياً، فإني لا أملك أساساً أخلاقياً مرتفعاً لانتقاد انخراط إسرائيل مع الفساد التنفيذي.

لكن الوضع الإسرائيلي خطير للغاية. فخلال العامين الأخيرين، كانت هناك العديد من التقارير والإشاعات بخصوص نتنياهو والفساد. لذا ربما يبدو من السهل تجاهل هذا الأخير باعتباره من نفس النوع. وسيكون هذا خطأً فادحاً. فالفساد على مستوى منخفض شيء، لكن إساءة استخدام السلطة بشكل منتظم للسيطرة على وسائل الإعلام الإخبارية هو أمر يهدد الديمقراطية نفسها.

والسياق المهم لآخر تقرير للشرطة هو أن نتنياهو على وشك أن يصبح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأطول خدمة منذ بن جوريون. ومثل غيره من القادة الذين أمضوا فترة طويلة في الحكم في الديمقراطيات المنتخبة دون حدود زمنية، فقد كان نتنياهو يحاول استخدام سلطته المتراكمة للحفاظ على منصبه.

وتظهر الأمثلة في السنوات الأخيرة من المجر إلى تركيا كيف يمكن للقادة المنتخبين أن يفسدوا الديمقراطية من خلال زيادة سيطرتهم تدريجياً على الصحافة. هذه العملية لا يجب أن تبدأ بالرقابة الفجة. وفي الواقع، فهي تبدأ عادة بطريقة تبدو بريئة، مع وجود علاقات ودية بين القادة وبارونات الصحافة.

وفي حالة نتنياهو، لم تكن الخطوة الأولى غير قانونية على الإطلاق. فقد بدأت صحيفة حرة، هي «إسرائيل توداي»، في تقديم تغطية تبجيلية لرئيس الوزراء وشركائه. وقامت هذه الصحيفة، التي تحصل على تمويلات ضخمة من الملياردير الأميركي «شيلدون اديلسون»، بانتهاكات داخل المشهد الإعلامي الإسرائيلي، لتحل محل وسائل الإعلام التقليدية مدفوعة الأجر. واستفاد نتنياهو من هذا التغيير، ويبدو أنه أعطاه أفكاراً.

وفي الفضيحة التي تتحدث عنها الشرطة الآن، يُزعَم أن رئيس الوزراء اتخذ خطوات لمساعدة حلفاء له في جهودهم للاستحواذ على شركة الاتصالات الأرضية «بيزك». وكانت المقايضة، وفقاً للشرطة، أن تضمن «بيزك» تغطية إيجابية لنتنياهو في فرعها الإعلامي «واللا». والمحصلة هي أن نتنياهو كان يرمي لإطالة فترة حكمه وتعزيز هيمنته السياسية، وهذا بذاته تهديد للديمقراطية.

وفي الولايات المتحدة هناك شبهات حول وجود محاولة لتخريب الديمقراطية الأميركية من خلال السلوك الانتخابي. ولا يجب أن تشتتنا الهجمات المعلنة على وسائل الإعلام عن التغطية التبجيلية التي يحصل عليها البيت الأبيض من شبكة «فوكس نيوز». وتظهر هجمات ترامب المباشرة على «جيف بيزوس» لملكيته لصحيفة «واشنطن بوست» دافعه لإضفاء طابع شخصي على ملكية وسائل الإعلام أملا في التأثير على التغطية الخاصة به. والأمر المقلق أن ترامب أمر تابعيه بمنع عملية الدمج بين «تايم وارنر – إيه تي آند تي» من أجل الضغط على شبكة «سي إن إن».

---

*أستاذ القانون بجامعة هارفارد

ينشر بترتيب خاص مع خدمة «واشنطن بوست وبلومبيرج نيوز سيرفس»

أنفاق «حزب الله» و«حماس»

نبيل عمرو ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٧

الجنوبان... هما المنطقتان الأشهر في عالمنا العربي، جنوب فلسطين الذي يديم حرباً غريبة على إسرائيل، قوامها ما تيسر من جنود يؤسرون أو رفات لجنود خلفتها الاجتياحات الإسرائيلية، وما تيسر من طائرات ورقية مشتعلة، بعضها يقع في حقول القمح والشعير في إسرائيل، وبعضها لم يكمل طريقه فيقع حول السياج الفاصل بين القطاع والمستوطنات الإسرائيلية.

يضاف إلى ذلك صواريخ تم تركيبها بطرق بدائية، مع بعض صواريخ نجحت في التسلل إلى القطاع من خلال تجار السلاح من إسرائيليين وعرب وغيرهم.

عنوان هذه الجبهة العجيبة الغريبة، وأهم ما فيها هي الأنفاق، التي تبدو كعشب النجيل، ما أن تقتلع قبضة منه حتى ينطلق من جديد.

ولمرات عدة أعلنت إسرائيل أن قدراتها الحربية والاستخبارية والتكنولوجية المتفوقة، أنهت ظاهرة الأنفاق إلى غير رجعة، إلا أننا نلاحظ بعد أيام قليلة أنهم أعلنوا عن اكتشاف نفق جديد يلامس حدود ما يسمونه بمستوطنات غلاف غزة.

وفق الحسابات المنطقية فجبهة الجنوب الفلسطيني ذات أثر عسكري لا يمكن وصفه بالتهديد الاستراتيجي لأكبر وأقوى دولة عسكرية في المنطقة، إلا أنها على تواضعها جرّت اهتماماً وتدخلاً إقليمياً ودولياً لوقفها أو تخفيف حدتها قدر الإمكان، رغم ذلك كله أو بفعله تتأهب هذه الجبهة لدخول موسوعة غينيس تحت عنوان حرب ذات مضاعفات فادحة ولكنها بلا سلاح، نفهم ذلك إذا ما سردنا عناوين ترسانة السلاح الإسرائيلية التي تفوق قدرة وحجماً وإمكانات وتحالفات جميع جيوش الشرق الأوسط.

الحاجات التكتيكية لإسرائيل تفرض على جيشها حركة تشبه بندول ساعة الحائط بين اليمين واليسار، تنقل الاهتمام إلى اليمين إذا ما تطلب الأمر ذلك، وتعيد نقله إلى الشمال وفق ذات المعادلة.

وفي هذه الأيام وعلى نحو يبدو سريعاً ومفاجئاً، تركز الاهتمام على جنوب لبنان، واسمه الإسرائيلي الجبهة الشمالية.

هذه الجبهة التي صمتت صمت القبور مدة طويلة بلغت هذه الأيام الاثنتي عشرة سنة، وهي أطول مدة نعم فيها شمال إسرائيل بهدوء لا تشوبه شائبة، اللهم إلا إذا اعتبرنا تهديدات السيد حسن نصر الله التي يذكر فيها إسرائيل بأن صواريخه تملك قدرة على إصابة أي هدف بما في ذلك مجمع البتروكيماويات والمفاعل النووي في ديمونا، ووفق هذا المقياس فإن مطار بن غوريون ليس بمنأى عن هذه الصواريخ.

أما إسرائيل فمن جانبها وعلى مدى اثنتي عشرة سنة، لم تتوقف عن تذكير «حزب الله» بأن قوتها التدميرية ربما تحيل لبنان كله إلى كومة من ركام، وبين التهديدات المتبادلة نام جنوب لبنان وشمال إسرائيل على هدوء غير مسبوق.

هنالك تفسير أخشى أن أقول ساذجاً، بأن ما يجري الآن من حملة إسرائيلية هندسية على حدود جنوب لبنان، هو مجرد مناورة يقوم بها نتنياهو لتخليص نفسه من ملاحقات الفساد التي تطبق على مستقبله السياسي.

ربما يكون صحيحاً أن يستفيد نتنياهو من تطورات معينة للتباهي بقدراته المتفوقة على المعالجة، ولكن إذا ما نظرنا لمعادلة الخروج إلى الحرب في إسرائيل أو الامتناع عنها، فليس رئيس الوزراء حتى لو كان وزيراً للدفاع كذلك من يقرر أمراً كهذا.

وينبغي عدم الإصغاء لتحليلات المعارضة في إسرائيل، التي نسبت الأمر برمته إلى حاجة نتنياهو للإفلات من مقصلة المساءلة، فهم كذلك يستغلون أي تطور لزعزعة مكانة خصمهم وتطوير فرص الإطاحة به.

الاستيقاظ الإسرائيلي المتأخر على جبهة جنوب لبنان ليس بفعل نفق ينطلق من كفار كِلا ليلامس المطلة، وحتى عشرات الأنفاق على هذا المستوى لا تستحق لقاءً عاجلاً بين نتنياهو وبومبيو، ولا إثارة الأمر في الأمم المتحدة، ولا دعوة العالم لإعلان حرب سياسية على «حزب الله» كونه الجبهة المكملة للموضوع الأكبر وهو إيران. إذن فإن احتمالات أن تكون عملية الأنفاق على الجبهة الشمالية مقدمة لأمر أوسع وأشد حرارة، ينبغي أن يظل وارداً خصوصاً بعد أن قيدت يد إسرائيل ولو نسبياً في سوريا، حيث دائماً هي طليقة في الجنوبين اللبناني والفلسطيني.

هنالك جملة تقال كثيراً حال التوتر الذي ينشأ على جبهتي الجنوب اللبناني وتوأمه الجنوب الفلسطيني «لا مصلحة لأحد بالحرب»، جملة مضللة كانت تقال قبل أي حرب واسعة، وها هي تقال الآن، كما لو أن الحروب تقوم أو لا تقوم بتحديد من الناطقين الإعلاميين.

أنفاق حزب الله

عريب الرنتاوي ـ الدستور ـ ٢٠١٨/١٢/٨

بحسابات الدولة اللبنانية، تعد أنفاق حزب الله خرقاً للقرار الدولي ١٧٠١، لكن بحسابات المقاومة، فإن هذه الأنفاق، في حال ثبت وجودها، هي جزء من منظومة الردع، وخط دفاع أولي عن الحزب وأنصاره وبيئته الحاضنة ... الجدل حول هذه النقطة، من طبيعة الأشياء، والأرجح أنه لن ينتهي.

من المنظور السياسي، سيجد الحزب عنتاً في تسويق وتسويغ موقفه للقوى والتيارات اللبنانية، بالتحديد السنيّة منها والمسيحية، مع بعض الاستثناءات بالطبع، وستعود مسألة «قرار الحرب والسلام» لتصدر عناوين الجدل المحلي، لكن من المنظور الميداني، فإن الأنفاق، كما شبكة اتصالات الحزب (٢٠٠٨)، تقع في قلب المنظومة الدفاعية – الردعية للحزب ورجالاته.

من منظور الحرب النفسية، فإن تلميحات الحزب المتكررة، وأحياناً تعهدات قادته، بنقل المعارك في أي حرب قادمة للعمق الإسرائيلي، كانت قصة نجاح للحزب، دفعت المؤسسة العسكرية – الأمنية الإسرائيلية، لبذل كل جهد ممكن لقطع الطريق على هذا السيناريو ... لكن بالمعنى العملياتي للكلمة، فإن الكشف عن استراتيجية الحزب الجديدة، دفعت إسرائيل لمسح ٧٩ كيلومتراً، هي طول الحدود بين لبنان وإسرائيل، بحثاً عن أنفاق محتملة.

للحزب خبرة طويلة في «تكتيك الانفاق»، وهو ساعد المقاومة الفلسطينية على نقل التجربة إلى قطاع غزة، قبل أن تستخدم بعض فصائلها هذا التكتيك، ضد الحزب في بعض معارك سوريا، وتحديداً على جبهة القصير، لذلك، لم تصبنا إسرائيل بالدهشة عندما كشفت عن وجود بعض الأنفاق، ولم يفاجئنا الحزب بصمته، فهو اعتاد ألا يقدم معلومات بالمجان لإسرائيل، وانتهج سياسة «الغموض البناء» في تعامله معها.

أياً يكن من أمر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو ما الذي ستفعله إسرائيل بعد أن كشفت عن وجود أنفاق للحزب تمتد لعشرات الأمتار في العمق الإسرائيلي ... وهي أنفاق وصفها الجيش الإسرائيلي بالهجومية، وذكرته بما كان لأنفاق حماس والجهاد من فاعلية في العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠١٤، وفي محاولات خطف جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى فلسطينيين.

نتنياهو، قرر ابتداءً، أن يستنفد حملته الهجومية، دعائياً ضد الحزب، وبالأخص ضد إيران، وأراد بهذا «الكشف الاستراتيجي» أن يعيد شحن حملات التجييش والتأليب التي يخوضها ضد إيران بطاقة جديدة... لقد أعطى الأمر بعداً «دراميا» بالطريقة التي رتب بها لقاءً على عجل مع مايك بومبيو في بروكسيل قبل أربعة أيام، واصطحب السفراء والديبلوماسيين في رحلة إلى الخط الحدودي، في ردٍ على ما يبدو، على ما فعله وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، عندما اصطحب ممثلين عن السلك الدبلوماسي المعتمد في لبنان، لتفنيد رواية نتنياهو حول وجود مصانع للصواريخ الذكية، في قلب بيروت، على مقربة من مطارها المدني وتحت ملاعبها الرياضية.

لكن إسرائيل في المدى المرئي، ليست بوارد خوض حرب شاملة على لبنان وحزب الله، وهذا ما سعى الجيش لتأكيده في بيانات وتصريحات متعاقبة، مؤكداً أن «درع الشمال» ليست قراراً بالحرب، ولكنها عملية محدودة، بأهدافها ونطاقها وجغرافيتها ... مع أن أحداً ليس بمقدوره ضمان عدم الانزلاق من الاحتكاك المحدود والقريب، إلى الحرب الشاملة، سيما في مناخات التوتر والمواجهة بين إسرائيل من جهة وإيران وحلفائها في سوريا من جهة ثانية، وعلى خلفية الاحتدام في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

«الكشف» الإسرائيلي على الحدود، جرى تصويره بوصفه انتصاراً استخبارياً وعسكرياً إسرائيلياً سريعاً وغير مكلف ... والمؤسسة العسكرية وصفت الأمر بـ»الصدمة» و»المفاجأة» للحزب وأمينه العام على وجه الخصوص ... في حين ذهب مراقبون كثر للقول بأن الكشف عن هذه الأنفاق وتدميرها، ستسحب من الحزب «عنصر المفاجأة» في أي حرب قادمة، وأن تدمير الأنفاق يعد متطلباً مسبقاً، وربما تمهيداً لمواجهة عسكرية أشمل، ليست وشيكة، بيد أنها مرجحة قبل نهاية ولاية ترامب الحالية، باعتبار إدارته الأكثر انحيازاً ودعماً لإسرائيل ويمينها المتطرف.

سيستمر الجدل اللبناني – الإسرائيلي حول قضية الأنفاق، بموازاة جدل لن يقل احتداماً بين اللبنانيين أنفسهم... سيجد نتنياهو مزيداً من الذخائر في حملته على إيران والحزب، وسيضاف إلى أسباب فرقة اللبنانيين وانقساماتهم، سبب آخر أكثر سخونة واحتداماً.

صورة إسرائيل وإيران في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي

هذه الورقة هي ملخص دراسة موسَّعة نُشرت في مجلة (لُباب) الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، وتبحث مكونات الصورة/الذات الإيرانية والإسرائيلية في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي وتبرز مكوناتهما وأبعادهما، والحمولة الأيديولوجية التي تؤطر رؤية هؤلاء القادة في تَمَثُّل هذه الصورة.

سعد سلمان المشهداني . مركز الجزيرة للدراسات . ٢٠١٨/١٢/٦

في خضم توتر العلاقات السعودية–الإيرانية، وصراع النفوذ بين البلدين في المنطقة، برز دور بعض كتَّاب الرأي السعوديين وبعض أصوات قادة الرأي التي تدعو إلى مواجهة إيران "ومشروعها الطائفي" في المنطقة والتصدي لبرنامجها النووي؛ إذ يرى هؤلاء في إيران "العدو الأول الذي يجب التفرغ له"، في مقابل المطالبة الصريحة بـ"المصالحة مع إسرائيل" التي لا يُخفي بعضهم تأييدهم لها والوقوف بجانبها "عقلًا ووجدانًا" إذا خاضت حربًا ضد إيران.

شكَّلت المقالات الصحفية أحد الملامح الرئيسة للتناول الصحفي لصورة إسرائيل وإيران في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي؛ حيث لم يعد دورها يقف عند وظيفة جذب انتباه القارئ أو إثارة اهتمامه، ولكن تتم قراءة الرموز التي تتكون منها المقالات وما تحمله من أفكار أو معان وما تجسده من أبعادٍ مُضافة وما تُركز عليه من شخصياتٍ ووقائع. من هنا، فإن الباحث يركز على الكشف عن الارتباط بين محتوى نصوص المقالات المنشورة ونقل المعاني الاتصالية في الصحف عن الصورة الإعلامية لإيران وإسرائيل في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي في أبرز صحيفتين سعوديتين، هما: "الرياض والجزيرة"، اللتان جرى اختيارهما كعينة عمدية ممثِّلة للمجتمع الأصلي للصحافة السعودية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨.

ويبرز دور صحيفتي الرياض والجزيرة السعوديتين في تشكيل الصورة عن إيران وإسرائيل انطلاقًا من مفهوم الصورة الإعلامية التي تسهم في تطور آلية تعامل وسائل الإعلام مع الأحداث والموضوعات المختلفة لتكوين فكرة عامة عن هذه الأحداث أو الموضوعات التي تخدم مصالحها وتوجهاتها وسياساتها العامة وحتى الخاصة أحيانًا، مع اختلاف هذه الأحداث أو الموضوعات انطلاقًا من الخصوصيات الآتية:

١. **خصوصية الدور**: الذي تقوم به الصحافة السعودية في إدارة المواقف الصراعية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، لاسيما ما يتعلق بالدور الإيراني في المنطقة العربية وقضية الصراع العربي–الإسرائيلي.

٢. **خصوصية الحدث:** تبرز في التأثير على المجتمعات العربية والإسلامية باعتبار إيران وإسرائيل لاعبين أساسيين في المنطقة العربية ويؤثران بشكل أساسي في صناعة الأحداث والمواقف المختلفة.

٣. **خصوصية الوسيلة الإعلامية:** تُعَدُّ صحيفة "الجزيرة" صحيفة شعبية متعددة الاهتمامات، ولاسيما ما يتعلق بشؤون الناس وقضاياهم واحتياجاتهم، والتي شهدت تطورًا ملحوظًا في المساحة والشكل والمضمون، كما تُعَدُّ

صحيفة "الرياض" الأكثر انتشارًا من حيث معدلات التوزيع والقراءة والمساحات الإعلانية بالمملكة العربية السعودية، وتضم العديد من الكتَّاب والمحرِّرين المعروفين.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد صورة إيران وإسرائيل في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي، وقد أظهر التحليل النتائج الآتية:

١. ركزت مقالات قادة الرأي السعودي في رسم سمات وأبعاد صورة إسرائيل على أن العرب ليس لهم خيار سوى المصالحة مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية سلام شاملة معها، والتفرغ لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة؛ لأن إيران أخطر على العرب من إسرائيل، وتحديدًا الأيديولوجيا التي تحملها وتُسَوِّغ لها التمدد والهيمنة والنفوذ.

٢. فسَّر قادة الرأي السعودي الدعم الإيراني لفصائل المقاومة الفلسطينية بأنها استراتيجية إيرانية لاستخدام تلك الفصائل كحاجز صد لإلهاء إسرائيل ومنع تحركاتها تجاه طهران بهدف إيقاف تسلحها العابر للقارات من أجل الوصول إلى السلاح النووي، وإيقاف التمدد الإيراني وتأثيره السياسي في العمق العربي.

٣. كان المخيال السياسي لصورة إسرائيل عند قادة الرأي السعودي متأثرًا بنموذجين عالميين مزيفين من الصورة: تدهور الصورة الإعلامية للعرب وتألق الصورة الإعلامية لإسرائيل.

٤. احتل اتجاه الرؤية السعودية للسلام مع إسرائيل المرتبة الرابعة من اهتمامات قادة الرأي السعودي بصورة إسرائيل، وركزوا على أن يكون الخطاب تجاه القضية العربية مدنيًّا وحقوقيًّا وعالميًّا، وليس دينيًّا، فالقبيلة العبرانية وأذنابها يستغلون النصوص الدينية وبعض المرويات التاريخية غير المثبتة، وبعض الأساطير القديمة لتبرير القتل المنهجي والتهجير والنفي لأصحاب الأرض تحت حجة الوعد الإلهي المقدس.

٥. ركزت مقالات الرأي المنشورة في صحيفتي العينة على متابعة ما تسميه: نشاط "المنظمات الإرهابية المعادية لإسرائيل"، ومن أهمها: فيلق القدس في كل من سوريا ولبنان والعراق، وكذلك نشاط حزب الله اللبناني، وحركة حماس، وحركة أنصار الله الحوثي التي لم تطلق رصاصة واحدة من أجل دعم الفلسطينيين.

٦. كشفت نتائج الدراسة أن صورة إسرائيل في المخيال السياسي لقادة الرأي السعودي خلال عام ٢٠١٨ ركزت على نفي التقارب السعودي مع إسرائيل إلا أن بعض مقالات هؤلاء القادة أكدت وجود اتصالات بينهما على خلفية قضايا عدة، منها: المخاوف المشتركة من إيران واتباع استراتيجية مزدوجة لاحتواء النفوذ الإيراني، وإعادة تشكيل وتحديث المملكة ردًّا على اضطرابات الربيع العربي والتهديد الذي يشكِّله عنف المتشددين الإسلاميين.

٧. اهتم قادة الرأي السعودي بتقديم صورة سلبية لإيران التي تقوم بحروب هجينة في كل من سوريا واليمن والعراق ولبنان، مستعملة موارد عسكرية وغير عسكرية، حكومية وغير حكومية، وهي أساليب خطيرة تقوض أمن البلدان وتؤثر بدرجة كبيرة على تلاحم المجتمعات؛ لأنها تجيِّش الطوائف، كما أنها تستعمل أدوات لم تألفها الحروب التقليدية الطبيعية.

٨. اهتم قادة الرأي السعودي بصورة إيران انطلاقًا من التركيز على معاناة المواطن الإيراني من "سياسة النظام الإرهابية" وانعكاسها على سوء الأوضاع الاقتصادية وحرمانه من أبسط حقوقه المشروعة وهدر أمواله.

٩. أكدت نتائج الدراسة التحليلية موقف قادة الرأي السعودي من الاتفاق النووي الإيراني؛ إذ يرى أن مشكلة إيران مع العالم ليس في برنامجها النووي الذي جرى الانسحاب الأميركي الأحادي منه، ولكن المشكلة في سلوك إيران الذي لا يعكس الثقة والمصداقية والالتزام مع المجتمع الدولي، وتحديدًا مع إقليمها ومحيطها العربي.

١٠. أكدت نتائج الدراسة أن الأجندة السياسية الإيرانية كانت تعمل في إطار دعم تنظيمات إرهابية ولدت أيديولوجيا الكراهية التي زرعتها في المحيط الاقليمي والعربي والدولي.

١١. ركز قادة الرأي السعودي على أن دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر المتضررين من التدخلات الإيرانية وأن منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة على فوهة بركان يصنعه قادة إيران ويغذيه القطبان الروسي–الأميركي.

---

*د.سعد سلمان المشهداني، أستاذ الصحافة في قسم الإعلام بكلية الآداب جامعة تكريت.

سؤال الماضي والحاضر والمستقبل: العرب إلى أين؟

قاسم قصير . عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/٥

"العرب إلى أين؟"، و"ما هو الدور العربي في ظل التطورات الدولية والإقليمية في هذه المرحلة؟"، و"هل هناك مشروع عربي موحد في موازاة المشاريع الأخرى.. الإيرانية والتركية والإسرائيلية؟"، و"ما هو مستقبل العالم العربي في حال اندلعت حرب إقليمية أو دولية جديدة، وخصوصا بين الأمريكيين والإيرانيين؟"، و"أين يقف العرب بين إيران وتركيا"، و"ما هو مستقبل جامعة الدول العربية ومجالس التعاون الخليجية والعربية؟"، و"ما هو مستقبل الحركات الإسلامية وعلاقة الدين والدولة في العالم العربي بعد ثماني سنوات على الربيع العربي، وموجات العنف التي عانت منها الدول العربية، وبروز التنظيمات المتطرفة؟".

هذه عينة من الأسئلة التي طرحت في الأسبوعين الماضيين خلال عقد سلسلة ورش عمل وندوات ومؤتمرات حوارية في بيروت، بدعوة من بعض مراكز الدراسات العربية والأجنبية والمؤسسات الحوارية والمنتديات الإقليمية.

وأولى هذه المؤتمرات كان المؤتمر الإقليمي– الدولي الذي عقده مركز القدس للدراسات السياسية، بالتعاون مع مؤسسة كونراد الألمانية، وحضرته شخصيات خليجية وإيرانية وأردنية ومصرية وعراقية ولبنانية وعراقية وروسية وأمريكية وألمانية. وقد خصص لبحث مستقبل العالم العربي على ضوء الصراع الأمريكي – الإيراني، وفي ظل التطورات الإقليمية المتصاعدة بعد ازمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، وإن كانت العلاقات العربية – الإيرانية قد حظيت باهتمام كبير في أعمال المؤتمر. وقد طرح المشاركون سؤالا مركزيا: أين هو المشروع العربي الموحد؟ وهل هناك رؤية عربية لمستقبل المنطقة؟

والندوة الثانية المهمة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، وهي من ضمن سلسلة ندوات وأنشطة يقوم بها المركز لمتابعة التطورات في العالم العربي والمنطقة، وكانت بعنوان: العرب إلى أين؟ وتحدثت فيها المديرة الجديدة للمركز، لونا أبو سويرح، والمفكر الدكتور جورج قرم، والدكتور ناصيف حتي، وقدّم لها وأدارها الأستاذ سركيس أبو زيد، وحضرها حشد كبير من الشخصيات اللبنانية والعربية، وجرى فيها استعراض التطورات في العالم العربي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. وتركزت الطروحات والأفكار والإشكالات التي طرحت؛ حول ما يواجهه العالم العربي من تحديات داخلية وخارجية، وكيفية الخروج من المأزق الراهن. ورغم أن بعض المشاركين حاول إضفاء بعض الإيجابيات على المشهد العربي، فإن معظم المداخلات ركزت على الجوانب السلبية وغياب المشروع العربي الوحدوي.

كما كانت للمفكر الإسلامي الدكتور رضوان السيد إطلالتان على الأوضاع العربية والإسلامية، الأولى خلال ورشة عمل أقامتها مؤسسة أديان، والثانية خلال لقاء حواري أقامه المركز العربي للحوار والذي يشرف عليه الشيخ عباس الجوهري. وقدم الدكتور السيد خلال اللقاءين قراءة معمقة للأزمة التي يعاني منها العالم العربي، سواء على صعيد علاقة الدين والدولة، أو انتشار موجات التطرف والعنف، أو ضعف وتراجع (أو انهيار) النظام الإقليمي العربي والدول العربية القُطرية وقيام إيران وتركيا بملء الفراغ الحاصل. واعتبر الدكتور السيد أن الحل

الوحيد لأزمة العالم العربي اليوم قيام الدولة الوطنية التي تتمتع بالحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان وتؤمن للمواطن حاجاته الأساسية، مع الحاجة لإعادة النظر بكل الأطروحات الإسلامية التي سادت خلال المئة عام الأخيرة.

وفي موازة ذلك، يستكمل منتدى التكامل الإقليمي في بيروت جهوده للبحث عن خارطة طريق لمواجهة التحديات المختلفة، ولا سيما التطبيع مع العدو الصهيوني. فهو ينشط لإقامة نشاط مشترك مع عدد من مراكز الدراسات العربية، وهو يستمر بطرح الدعوة إلى حوار عربي – إيراني– تركي– كردي لمعالجة مشاكل المنطقة.

كما خصصت مؤسسة كارنيغي ورابطة كمال جنبلاط الثقافية وبيت المستقبل ومؤسسات عربية وأجنبية التطورات في العالم العربي من ضمن سلسلة الأنشطة والمؤتمرات التي تعقدها.

كل هذه الأنشطة تؤكد أن العالم العربي والعرب يمرون اليوم بأزمة كبيرة. وإن السؤال عن مستقبل العرب والذي طرح قبل حوالي المئة عام بعد انتهاء الخلافة العثمانية وانتهاء الحرب العالمية الأولى؛ لا يزال هو محور الأسئلة القائمة، ويبدو كما يقول النائب الدكتور علي فياض في لقاء خاص معه: "إننا نشهد اليوم فراغا فكريا وأيديولوجيا كبيرا بعد فشل معظم التجارب السياسية والحزبية والفكرية السابقة".

كل ذلك يستدعي البحث مجددا عن مشروع النهوض العربي اليوم، وعودة المفكرين والمثقفين ومراكز الدراسات والأحزاب لتقييم كل التجارب الماضية، ووضع رؤية مستقبلية جديدة تجيب عن هذا السؤال المركزي: العرب إلى أين؟ وأي مستقبل أو مشروع نهضوي للعالم العربي؟

تحجيم "ترامب": كيف سيؤثر الديمقراطيون على السياسة الخارجية الأمريكية في ٢٠١٩؟

محمود جمال عبد العال ـ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ـ ٢٠١٨/١٢/٦

أدى فقدانُ الرئيس "ترامب" الأغلبيةَ الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي إلى تغيرٍ جوهريٍّ في معادلات التوازن الحاكمة للعلاقة بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية. فعلى الرغم من مركزية مكانة الرئيس الأمريكي في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فإن الأغلبية الديمقراطية بمجلس النواب بات لديها من الأدوات التشريعية والرقابية ما يُمكّنها من تحجيم سياسات "ترامب" المثيرة للجدل على المستوي الخارجي، وهو ما سيؤدي إلى تصاعد تأثير الاستقطاب والانقسامات الداخلية على السياسة الخارجية الأمريكية في عام ٢٠١٩.

مسارات التغير والاستمرارية:

يؤكد البعض أن السياسة الخارجية الأمريكية سوف تشهد تحولًا جذريًّا في عام ٢٠١٩ بسبب تغير تركيبة الكونجرس الأمريكي. غير أن فريقًا آخر يذهب للتأكيد على أن طبيعة النظام السياسي الأمريكي تساعد على تعزيز سلطات مجلس النواب فيما يتعلق بملفات السياسة الداخلية، بينما يسيطر الرئيس ومستشاروه على ملفات السياسة الخارجية، وهو ما يعني أن الحزب الديمقراطي قد يميل للتركيز على ملفات السياسة الداخلية، مثل: قوانين الضمان الاجتماعي التي ألغاها "ترامب"، والضرائب، وذلك استعدادًا لانتخابات ٢٠٢٠.

ويرى أنصار هذا الرأي أن "ترامب" سوف يميل إلى استغلال صلاحياته الواسعة فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية ليترك بصمة خاصة فيما يتصل بالمباحثات الجارية مع كوريا الشمالية بغرض التوصل إلى صفقة، وكذلك لتجنب الانخراط المتزايد في السياسة الداخلية التي يُمكن أن تبدو معطلة؛ حيث يتطلب إنجازها توافقًا مع الديمقراطيين، وقدرة كبيرة على المساومة، وهو ما لم ينجح فيه "ترامب" طوال العامين الماضيين، ولكن قد يجبره الوضع الجديد على التعاون مع الديمقراطيين لإنجاز سياساته الداخلية المتعلقة بالاقتصاد وخلق الوظائف لكسب ثقة الطبقات الريفية التي تُعد ضمن كتلته الصلبة التي يعوّل عليها في انتخابات ٢٠٢٠. وعلى الرغم من صحة هذا الرأي في بعض جوانبه، إلا أن السياق الحالي قد يُمكّن الديمقراطيين من التأثير بعض الشيء على مسار السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يتخوف منه "ترامب"، فعلى سبيل المثال قام "ترامب" بعد إعلان نتائج الانتخابات بإقالة وزير العدل "جيف سيشنز" الذي رفض طلبًا سابقًا لـ"ترامب" بوقف التحقيقات في قضية التواطؤ بين حملة "ترامب" وروسيا، وتعيين وكيل وزارة العدل "ماثيو ويتاكر" الموالي له، والمُعارض لما تسير فيه تحقيقات "لجنة مولر".

فعلى الرغم من اطمئنان "ترامب" إلى الأغلبية الجمهورية في حزب الشيوخ، والتي ستعارض أي تحرك من مجلس النواب لعزله؛ إلا أن ذلك لم يُقلل من تخوفاته بشأن ما قد تنتهي إليه تحقيقات "مولر"، وهو ما كان واضحًا في قراره بإقالة وزير العدل. وقد يقوم الديمقراطيون بتوظيف ورقة التدخل الروسي في الانتخابات للضغط على إدارة "ترامب".

أدوات التحجيم:

قد تلجأ الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب إلى استخدام صلاحياتها البرلمانية، مثل: الأداة التشريعية، والمساءلة والرقابة، وجلسات الاستماع؛ لممارسة الضغوط على إدارة "ترامب" بهدف إجباره على التنسيق والتوافق معهم حول قضايا السياسة الخارجية محل الخلاف، ويمكن الإشارة إلى هذه الأدوات فيما يلي:

١- **الاعتمادات المالية:** يستطيع الكونجرس الأمريكي الضغط على الرئيس الأمريكي عن طريق إيقاف الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات "ترامب"، مثل: إقامة جدار على الحدود مع المكسيك، وتطوير الترسانة النووية الأمريكية، بالإضافة إلى أنه قد يقلص المعونة الأجنبية التي تقدمها الولايات المتحدة لبعض الدول، أو يقوم بوضع مجموعة من الشروط الإضافية عليها.

٢- **إجراءات العزل:** ينتظر الديمقراطيون نتائج التحقيقات التي يُمكن أن تُفضي إليها لجنة "مولر" حول التعاون بين حملة "ترامب" وروسيا خاصة بعد توصلها مؤخرًا إلى إدانة "بول مانافورت" مدير حملة "ترامب"، وعلى الرغم من تأكيد "نانسي بيلوسي" المرشحة الديمقراطية لرئاسة مجلس النواب على عدم رغبتها في تفعيل قانون المساءلة للبدء في إجراءات عزل الرئيس، إلا أن هذا الإجراء ما زال محتملًا، خاصة في ضوء ما يُمكن أن تُفضي إليه نتائج تحقيقات لجنة "مولر" إضافة إلى حالة العداء المتصاعدة بين الحزب الديمقراطي تجاه "ترامب". وتُمكِّن الأغلبية التي حصل عليها الحزب الديمقراطي في مجلس النواب من البدء في إجراءات العزل التي تتطلب أغلبية بسيطة (٥٠%+١). ورغم عدم جدواها بسبب الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ إلا أنه قد يتم اللجوء إليها للضغط على "ترامب" والتغلب عليه في انتخابات ٢٠٢٠,

٣- **جلسات الاستماع:** يُمكن أن تلجأ الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب إلى تفعيل أداة الاستدعاء للاستماع لشهادات مسئولي الإدارات الحكومية للتحقيق في قضايا التهرب الضريبي للرئيس "ترامب"، والتدخل الروسي في الانتخابات، بالإضافة إلى رغبتهم في التوصل إلى معلومات حول ما تم في اللقاء الذي جمع بين "ترامب" والرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في يوليو ٢٠١٨ بالعاصمة الفنلندية هلسنكي، وكذلك المفاوضات التي تُجريها إدارة "ترامب" مع كوريا الشمالية فيما يتصل بمشروعها النووي.

قضايا السياسة الخارجية:

من المتوقع أن يهتم الكونجرس في تشكليته الجديدة بعددٍ من القضايا في عام ٢٠١٩، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

١- **الحروب التجارية:** من المتوقع ألا يشهد ملف الحروب التجارية والسياسات الحمائية خلافًا كبيرًا بين الجمهوريين والديمقراطيين في مجلس النواب، لا سيما وأن هناك انقسامًا داخل الحزب الديمقراطي حول هذا الملف. وعلى الرغم من ذلك، ستعمل الأغلبية الديمقراطية على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الصين باعتبارها شريكًا استراتيجيًّا في الحوار مع كوريا الشمالية، بالإضافة إلى تبنيهم قوانين تتيح لهم الحفاظ على العلاقات مع الحلفاء مثل اليابان والاتحاد الأوروبي.

٢- **العقوبات على روسيا:** يتشدد الديمقراطيون في العلاقة مع روسيا؛ إذ يرى النائب الديمقراطي "ليوت إنجل" -والذي من المتوقع أن يرأس لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب- أنّ تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية

لا يُمكن أن يمر دون محاسبة. وسيعمل الديمقراطيون على زيادة العقوبات المفروضة على روسيا خاصة في ضوء التصعيد الأخير الذي تشهده الحدود الأوكرانية الروسية، وتصاعد الانخراط الروسي في سوريا. وعلى الرغم من تصديق "ترامب" على العقوبات المفروضة على روسيا، إلا أن الديمقراطيين لا يزال لديهم شك في علاقة "ترامب" مع روسيا.

٣- كوريا الشمالية: على الرغم من تأكيد الديمقراطيين على ضرورة الحوار مع كوريا الشمالية، إلا أنهم يشككون في قدرة إدارة "ترامب" على التفاوض، مُبدين تخوفهم من هرولة "ترامب" لعقد صفقة نووية قد تكون مجحفة للولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين، وتزداد هذه المخاوف بسبب عدم اطلاع أعضاء الكونجرس على التفاصيل الكاملة حول هذا الملف، ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ عقد جلسات استماع بمجلس النواب للوقوف على ما توصل له "ترامب" مع كوريا الشمالية.

٤- سياسات الهجرة: من المتوقع أن يعمل الديمقراطيون على كبح جماح "ترامب" فيما يتعلق بسياسات الهجرة خلال عام ٢٠١٩ خاصة بعد زيادة انتقاداتهم لسياسة الرئيس الأمريكي في التعامل مع قافلة المهاجرين القادمة من أمريكا الوسطى على الحدود الأمريكية المكسيكية. وفي السياق ذاته، سيعمل "ترامب" خلال عام ٢٠١٩ للحصول على موافقة مجلس النواب على المخصصات المالية اللازمة لبناء الجدار الذي يرغب في بنائه على طول الحدود الأمريكية المكسيكية، وهو ما قد ترفضه الأغلبية الديمقراطية التي تبدو أقل تشددًا فيما يرتبط بملف الهجرة واللجوء.

٥- الاتفاق النووي الإيراني: على الرغم من معارضة الديمقراطيين لنهج "ترامب" المتشدد تجاه طهران، إلا أنهم لا يُمكنهم إلغاء العقوبات المفروضة على طهران. وقد يتدخل الديمقراطيون مستقبلًا لمنع فرض مزيد من العقوبات على طهران، بيد أن العقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران ليست فعالة بعدما قامت الولايات المتحدة بمنح استثناءات واسعة لبعض الدول الأوروبية والآسيوية المستوردة للنفط الإيراني من العقوبات.

ختامًا، يتوقع أن يهيمن الاستقطاب بين الجمهوريين والديمقراطيين بحيث يتعمد الديمقراطيون تعطيل أغلب التشريعات التي يدعمها "ترامب"، في مقابل تصعيد "ترامب" لخطابه العدائي تجاه الديمقراطيين، واتهامهم بمحاولة إعاقة تنفيذ تعهداته للناخبين، وستكون "صفقات اللحظة الأخيرة" هي المسار الحاكم لإدارة التفاعلات بين الطرفين في عام ٢٠١٩.